الأمم المتحدة

DP/FPA/2021/8

Distr.: General
14 July 2021
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الثانية 2021

من 30 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2021، نيويورك

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان – الخطة الاستراتيجية، للفترة 2022–2025

صندوق الأمم المتحدة للسكان

الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة 2022–2025

موجز

تُشدِّد الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة 2022–2025، من جديد على أهمية الاتجاه الاستراتيجي الحالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بُغْيَة إتاحة حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتحقيق الحقوق الإنجابية للجميع، والتعجيل بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ومن خلال هذه "الدعوة إلى اتخاذ إجراءات"، يُساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان بشكلٍ مباشرٍ في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما يتماشى مع عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تعد الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة 2022–2025، هي الثانية من بين ثلاث خطط استراتيجية متعاقبة مؤدية إلى عام 2030. وتُركِّز على المسارات الحاسمة والاستراتيجيات اللازمة للتعجيل بتحقيق النتائج الثلاث التحويلية: (أ) إنهاء الحاجة غير المُلبّاة إلى وسائل تنظيم الأسرة؛ و(ب) القضاء على حالات الوفيات النفاسية التي يمكن الوقاية منها؛ و(ج) إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري. وتُشكِّل هذه النتائج الثلاث التحويلية، التي يلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتحقيقها، الأساس للخطة الاستراتيجية الحالية للصندوق، للفترة 2018–2021، وهي الأولى من بين الخطط الاستراتيجية الثلاثة المؤدية إلى عام 2030.

بيْد أنه لا يمكن تحقيق النتائج التحويلية بالمعدل الحالي للتقدّم المُحرز. وقد أثّرت جائحة «كوفيد-19» التي ظهرت إلى الوجود في عام 2019 تأثيراً سلبياً على حصول النساء والفتيات على خدمات

060821 040821 21-10673 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، وعكست، في كثير من الحالات، مسار الكثير من التقدّم المُحرز في العقود الأخيرة. كما عرقلت الجائحة إحراز مزيدٍ من التقدّم نحو تحقيق النتائج الثلاث التحويلية.

استجابة لذلك، تدعو الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة 2022–2025، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات والأفراد إلى "المضي قدماً على نحو أفضل" في خِضمّ الجهود الرامية إلى الخروج من هذه الجائحة واستعادة المكاسب المفقودة وتسريع وتيرة التقدّم المُحرز.

وُضِعت الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة 2022–2025، من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق، بالاستفادة من الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، بما في ذلك خلال مواجهة جائحة «كوفيد–19». واستعان صندوق الأمم المتحدة للسكان، لدى إعداد خطته الاستراتيجية الجديدة، بأفضل الأدلة المتاحة بشأن كيفية تسريع وتيرة التقدّم المُحرز نحو تحقيق النتائج الثلاث التحويلية.

وترد عناصر مقرَّر في نهاية هذه الوثيقة.

المحتويات

أولاً. لمحة عامة 4

ثانياً. السياق 7

ثالثاً. تحقيق النتائج الإنمائية المتوقعة 10

ألف. النتيجة 1: التعجيل بخفض الحاجة غير المُلبّاة إلى وسائل تنظيم الأسرة بحلول عام 2025 14

باء. النتيجة 2: التعجيل بخفض الوفيات النفاسية التي يمكن الوقاية منها بحلول عام 2025 15

جيم. النتيجة 3: التعجيل بخفض العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة بحلول عام 2025. 17

رابعاً. أين وكيف سيحقق صندوق الأمم المتحدة للسكان النتائج؟ 18

خامساً. الفعالية والكفاءة التنظيميتان 21

سادساً. المخاطر والتدابير المتوقعة للتخفيف من حدة المخاطر 24

سابعاً. معالجة التقدّم المُحرز نحو تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية 25

ثامناً. الموارد اللازمة لإعمال "الدعوة إلى اتخاذ إجراءات" 25

تاسعاً. عناصر مقرَّر 26

المرفقات

المرفق 1: الإطار المتكامل للنتائج والموارد

المرفق 2: "قصص التغيير" الرامية إلى التعجيل بتحقيق النتائج التحويلية

المرفق 3: نموذج الأعمال

المرفق 4: البرامج العالمية والإقليمية

يمكن الاطلاع على المرفقات في لموقع الشبكي للمجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

أولاً. لمحة عامة

1. تُمثِّل الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة 2022–2025، دعوة لاتخاذ إجراءات. وهي تبني على الزخم الذي ولدته الذكرى السنوية الخامسة والعشرون للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق النتائج الثلاث التحويلية: (أ) إنهاء الحاجة غير المُلبّاة إلى وسائل تنظيم الأسرة؛ و(ب) القضاء على الوفيات النفاسية التي يمكن الوقاية منها؛ و(ج) إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي وجميع الممارسات الضارة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري. والتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتحقيق هذه النتائج التحويلية في خطته الاستراتيجية، للفترة 2018–2021. وتُشدِّد الخطة الاستراتيجية الجديدة، للفترة 2022–2025، على الأهمية المحورية للبيانات بُغْيَة كفالة اتخاذ إجراءاتٍ قائمة على الأدلة عبر النتائج الثلاث التحويلية.

2. وتسعى الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة 2022–2025، إلى ضمان عدم ترك أحد خلف الرّكب، وتدعو إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها للجميع، لا سيما بالنسبة لمن تُرِكوا خلف الرّكب. وتُسلِّم بالحاجة إلى تحويل هياكل موازين القوى غير المتكافئة بين الجنسين في المجتمعات بُغْيَة التعجيل بتحقيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وحصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية.

3. وبُغْيَة دعم تحقيق النتائج الثلاث التحويلية، يتعين على صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً أن يحوّل نفسه وأن يعمل في الوقت ذاته بفاعلية واتساق ضمن الإطار العام لنظام الأمم المتحدة الإنمائي بعد إصلاحه. ولذلك، توفر الخطة الاستراتيجية، للفترة 2022–2025، رؤية للكيفية التي سيقود بها صندوق الأمم المتحدة للسكان الطريق إلى الأمام في معالجة المساواة بين الجنسين، والإنصاف وعدم التمييز، وتمكين المرأة والفتاة، والسعي إلى تحقيق الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. وبُغْيَة تحقيق ذلك، توفر الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة 2022–2025، خطة تكفل اتساق جميع العمليات التنظيمية الأساسية للصندوق (السياسات والبرامج والدعم التقني والموارد البشرية وتعبئة الموارد والشراكات والاتصالات) تماماً مع رسالة صندوق الأمم المتحدة للسكان – من أجل عالمٍ يكون فيه كل حملٍ مرغوباً فيه، وكل ولادة آمنة، ويحقق فيه كل شاب وشابة ما لديهم من إمكانات.

4. ويكتسي تحقيق التزامات الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أهميةً حاسمةً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وتُساهم الخطة الاستراتيجية في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، بيْد أنها تُساهم بشكل مباشر في ما يلي: (أ) الهدف 3 (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)؛ و(ب) الهدف 5 (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات)؛ و(ج) الهدف 10 (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها)؛ و(د) الهدف 13 (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره)؛ و(ه) الهدف 16 (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على المستويات كافةً)؛ والهدف 17 (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة) (انظر الشكل 1 أدناه). وتُساهم الخطة الاستراتيجية في نهاية المطاف في تحقيق الهدف 1 (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان).

الشكل 1

نظرة ثاقبة مستكملة إلى الرؤية الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان و المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

5. تعد الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة 2022-2025، هي الثانية من بين ثلاث خطط استراتيجية متعاقبة للصندوق مؤدية إلى عام 2030. وجرى تطويرها من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق مع موظفي الصندوق، وأصحاب المصلحة الخارجيين، وأعضاء المجلس التنفيذي، والدول الأعضاء، ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى.

6. وصيغت الخطة الاستراتيجية الجديدة باستخدام أحدث الأدلة المتاحة، بما في ذلك تلك المستمدة من التقييمات الأخيرة لبرامج صندوق الأمم المتحدة للسكان. وهي تتسق مع مبادئ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك الأهمية المحورية التي تكتسيها حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ومبدأ "عدم ترك أحد خلف الرَكب" والشراكات. وتتواءم الخطة أيضاً مع جهود إصلاح الأمم المتحدة والمبادئ الواردة في مقرَّر الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (يشار إليه في ما بعد بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020).

7. وقد رسمت الخطة الاستراتيجية، للفترة 2018-2021، الطريق لتحقيق النتائج الثلاث التحويلية والمضي قدماً نحو تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بيْد أن العالم واجه خلال هذه الفترة سلسلة من التحديات، ليس أقلها ظهور جائحة «كوفيد-19». وستُركِّز الخطة الاستراتيجية، للفترة 2022-2025، على التعافي من جائحة «كوفيد-19» واستعادة المكاسب المفقودة مع التعجيل بإحراز تقدّم نحو تحقيق النتائج الثلاث التحويلية وأهداف التنمية المستدامة والعمل في الوقت ذاته على مواصلة النهوض ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويتطلب تحقيق ذلك حلولاً جريئة ومبتكرة أثبتت جدواها تستند إلى الشراكات الاستراتيجية العامة والخاصة ونُهُج التمويل المبتكرة القادرة على الصمود أمام اختبار الزمن في خِضمّ حالات عدم اليقين العالمية والاتجاهات الكاسحة المعقدة.

8. ومن شأن عدم كفاية التقدّم المُحرز على مدى السنوات الأربع المقبلة أن يحول دون تحقيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والنتائج الثلاث التحويلية بحلول عام 2030. وسيُلحق ضرراً بالغاً لا يمكن تصوره بحياة ومستقبل النساء والمراهقين والشباب الأشدّ ضعفاً، ولا سيما المراهقات. وتدعم الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفتر ة 2022-2025، الاقتناع بأن الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة، وإعمال الحقوق

الإنجابية، والنتائج الثلاث التحولية لا يمكن تحقيقها إلا بزيادة التركيز على حماية وتعزيز حقوق النساء والمراهقات والشباب ومشاركتهم الشاملة باعتبارهم عوامل تغيير. ويتطلب ذلك اتخاذ إجراءات سريعة ومحددة في جميع البرمجة الإنسانية والإنمائية والمساهمة في التماسك الاجتماعي والسلام.

9. ويعتقد صندوق الأمم المتحدة للسكان أن الحركات والمنظمات والمبادرات التي تقودها المرأة تعد حاسمةً في تحقيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فضلاً عن نواتج استعراضاته.[1] ولدى النظر في مفهوم "التداخل" – في الأوضاع التي تفضي فيها أبعاد الانتماء العرقي والطبقة والنوع الاجتماعي إلى نظم متداخلةً ومترابطةً للتمييز أو الحرمان – وهو تحدٍ يتسم بأهمية خاصة في تحقيق جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، يعترف صندوق الأمم المتحدة للسكان بالحاجة إلى إحداث تحول جذري في هياكل موازين القوى غير المتكافئة أساساً بين الجنسين، بُغْيَة ضمان تمتع الجميع، في كل مكان، بحقوقهم والحصول على فرص خالية من التمييز والإقصاء والعنف، بما في ذلك الممارسات الضارة. ولذلك، سيمنح الصندوق الأولوية للتمويل والبرامج والموارد الداخلية المكرسة للمساواة بين الجنسين، وحقوق المرأة وقيادتها، والاستقلال الذاتي، والمشاركة الشاملة، والتمكين.

10. وبالإضافة إلى ذلك، سيسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى إجراء بعض التحولات الرئيسية واعتماد سُبُل جديدة لممارسة الأعمال التجارية دعماً لخطته الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022–2025. ويرد موجز لهذه الأنشطة في الإطار 1 أدناه.

الإطار 1

التحولات الاستراتيجية الرئيسية للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022–2025

(a) مواءمة التركيز التنظيمي على تحقيق النتائج الثلاث التحويلية؛

(b) إدماج آثار الاتجاهات الكاسحة مثل تغير المناخ والتحولات الديمغرافية وأوجه عدم المساواة والرقمنة في البرمجة؛

(c) زيادة التركيز على "الفئات السكانية المتروكة خلف الرَكب"، والتشديد على "الوصول أولاً إلى من هم أشدّ تخلفاً عن الرَكب"؛

(d) زيادة توفير معلومات وخدمات شاملة عالية الجودة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، في إطار خطط التغطية الصحية الشاملة؛

(e) توسيع قدرة الاستجابة الإنسانية من أجل تحسين حماية حياة النساء والمراهقين والشباب، ولا سيما المراهقات، والتصدي في الوقت ذاته للمسائل المتعلقة بالصحة العقلية والنفسية الاجتماعية؛

(f) تعميم مراعاة القدرة على الصمود والوقاية والتأهب والعمل المبكر، والتأكيد على التكامل بين التدخلات الإنسانية والإنمائية والمراعية للسلام؛

(g) دماج الاحتياجات المتعددة القطاعات للنساء والمراهقين والشباب ومعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية، مثل "لمعايير الجنسانية والاجتماعية، التي تحول دون تحقيق نتائج تحويلية؛

(h) تكييف المساعدة البرامجية والتقنية بُغْيَة الاستجابة على نحو أفضل للسياقات المحلية من خلال عملية تقودها المكاتب القُطرية، "داخل أسرة الأمم المتحدة على أرض الواقع"؛

(i) تعزيز الدور المعياري الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان في جميع البلدان التي يوجد فيها الصندوق؛

(j) تحويل التركيز من *تقديم* الأموال إلى جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى *تمويل* جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

(k) تنشيط الشراكات وتوسيع نطاقها، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام، فضلاً عن الشراكات من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(l) زيادة التركيز على المساءلة المشتركة، بما يتماشى مع إصلاحات الأمم المتحدة ومبادئها وممارساتها.

[1] توفّر الوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض الإقليمية إرشادات خاصة بكل منطقة بشأن السكان والتنمية، وذلك لكل منطقة اعتمدَت الوثائق الختامية الخاصة.

11. تعرض هذه الوثيقة في الأقسام التالية ما يلي: (أ) السياق الذي أُسترشِد به في صياغة الخطة الاستراتيجية؛ و(ب) النتائج المتوقعة؛ و(ج) المجالات التي سيجري فيها تحقيق هذه النتائج وسُبُل تحقيقها؛ و(د) القدرات الداخلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان التي ستتطلب إدخال تحسينات لتحقيق النتائج؛ و (هـ) المخاطر المحددة وتدابير التخفيف؛ و(و) رصد تنفيذ نتائج الخطة الاستراتيجية وإنجازها وتقييمهما.

ثانياً. السياق

الاتجاهات العالمية

12. لقد وصلت البشرية إلى نقطة انعطاف تدفع فيها التحولات الجذرية في المناخ والديموغرافيا وعدم المساواة والتكنولوجيا إلى إعادة تشكيل العالم بشكل لم يسبق له مثيل. ويفضي اشتداد الكوارث الطبيعية، وحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة، مثل الجوائح العالمية، والنزاعات إلى حدوث كوارث إنسانية، وتعطل توفير المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية واستخدامها، وترك النساء والفتيات عرضة للهجوم والاستغلال والعنف. وتؤثر هذه التحولات على التقدّم المُحرز، وتُهدِّد، في بعض الحالات، بعكس المكاسب التي تحققت في سبيل تسريع جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

13. ومن المتوقع أن يزداد عدد سكان العالم بمقدار مليارَيْ نسمة، من 7.7 مليارات نسمة في الوقت الحالي إلى 9.7 مليارات نسمة في عام 2050. وتتسم البلدان بالتنوع من الناحية الديمغرافية أكثر من أي وقت مضى – مع انخفاض معدلات الخصوبة وشيخوخة السكان الواسعة النطاق التي تؤثر في بعض البلدان، كما تؤثر معدلات الخصوبة المرتفعة نسبياً والفئات السكانية الشابة الناشئة على بلدان أخرى. وتتسارع معدلات الشيخوخة في جميع أنحاء العالم. ويشكل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 60 عاماً فأكثر 12.3 في المائة من سكان العالم؛ وسيرتفع هذا العدد بحلول عام 2050 إلى ما يقرب من 22 في المائة. وفي حين يعيش نحو نصف سكان العالم في بلدان تقل فيها معدلات الخصوبة دون مستوى الإحلال (2.1 من المواليد لكل امرأة)، في عام 2019، فإن 33 من أصل 36 بلداً أو منطقة كانت لديها مستويات خصوبة تزيد عن أربع ولادات لكل امرأة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتُخلِّف الهياكل الديمغرافية آثاراً عميقةً على التنمية المستدامة، ولا سيما في ما يتعلق بقدرات الدول على توفير الحماية الاجتماعية والخدمات الصحية (بما في ذلك المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية) وضمان الحقوق الإنجابية. ولذلك يكتسي تطبيق نهج شامل لجميع مراحل الحياة أهمية خاصة في تلبية الطلبات المتنوعة وبلورة الفوائد الديمغرافية إلى رأس المال البشري.

14. ويعيش نحو 55 في المائة من سكان العالم في البلدات والمدن، ويتوقع أن يبلغ مستوى التحضر نحو 70 في المائة بحلول عام 2050. وبالنسبة إلى الكثيرين، أتاح التحضر فرصاً لتحسين الصحة والرفاه الاجتماعي والاقتصادي، بيْد أنه أفضى أيضاً إلى انتشار الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية، التي كثيراً ما تفتقر إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، والآليات الفعّالة الرامية إلى منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له. وسيمثل حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية أمراً حاسماً في التصدي للفقر في المناطق الحضرية. وبفضل السياسات والاستثمارات الحضرية السليمة، يمكن للتحضر أن يُبشِّر بعهدٍ جديدٍ من الرفاه والكرامة، والكفاءة في استخدام الموارد، والنمو الاقتصادي الشامل.

15. ولا تزال أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها تُشكِّل تهديداً رئيسياً لتحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والبشرية المستدامة. وفي حين تُظهِر الاتجاهات الأخيرة إحراز تقدّم في الحد من الفقر، فإن القوى الاقتصادية تخصص رخاءً غير مسبوق لأقلية صغيرة وتترك أعداداً كبيرةً خلف الرّكب. ولا يقتصر الأمر على حرمان النساء والمراهقين والشباب (ولا سيما النساء المتأثرات بأوجه الضعف المتداخلة بسبب الإعاقة والعنصرية وكراهية الأجانب والميل الجنسي والهوية الجنسانية أو الأصل الإثني أو مركز الإقامة) من الازدهار الاقتصادي، بل يُمنعَون أيضاً من فرص تعزيز القدرات البشرية، مثل التعليم والصحة والتكنولوجيا الرقمية. وعلاوة على ذلك، ومع أن الرقمنة تتيح فرصاً جديدةً، إلا أنها تفرز أيضاً فجوة رقمية تجعل الملايين غير قادرين على الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة أو استخدامها على نحو مأمون. وتقوض المعلومات المغلوطة، والتضليل الإعلامي، والجريمة السيبرانية، والعنف الرقمي مؤسسات الصحة والعدالة وتضعف ثقة الجمهور وتضر بصحة المهمشين ورفاههم وتتركهم أشدّ تخلفاً عن الرّكب في عملية التنمية. وقد أفضى التقدّم السريع في مجال تكنولوجيات الإنجاب المدعومة إلى زيادة الانقسام، والنهوض بالخيارات الإنجابية للبعض، بيْد أنه ترك الكثيرين ممن لا يمكنهم الوصول إلى هذه التدخلات المنقذة للأرواح، أو تعريض الناس لخطر التكنولوجيات غير المؤكدة التي تُقدَّم دون الاستفادة من القواعد التنظيمية أو ضمان الجودة.

16. ويُشكِّل تغير المناخ والكوارث الطبيعية الأخرى تهديداتٍ رئيسية تعوق تحقيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة. وتؤدي حالات الجفاف وانعدام الأمن المائي والفيضانات والانهيارات الأرضية والعواصف والأعاصير المدارية الشديدة والأزمات الإنسانية

التي طال أمدها إلى تشريد الملايين من الناس وزيادة انعدام الأمن الغذائي والتعرض للأمراض وتعطيل توفير الخدمات واستخدامها؛ وتفضي إلى زيادة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتؤثر هذه العوامل بصورة غير متناسبة على النساء والفتيات والأطفال وكبار السن وغيرهم من الفئات الضعيفة. وتحدث أكثر من نصف جميع الوفيات النفاسية في الأوضاع الإنسانية والهشة. وتُظهِر الاتجاهات الأخيرة زيادةً في عدد حالات الطوارئ الإنسانية ونطاقها، حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية من 137 مليون شخص في عام 2017 إلى 235 مليون شخص في عام 2021. وبُغْيَة معالجة هذه الاتجاهات، من الأهمية بمكان إيلاء الأولوية للتأهب لمخاطر الكوارث ونظم الاستجابة الإنسانية التي تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف والقدرة على الصمود في وجه التهديدات وأوجه عدم اليقين في المستقبل.

17. بيْد أن البشرية تجد نفسها أيضاً أقرب من أي وقت مضى إلى هدف تحقيق الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع. على الصعيد العالمي، ارتفعت إتاحة الخدمات الخاصة بالوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة من 73.6 في المائة عام 2000 إلى 76.8 في المائة عام 2020. إلا أنّ أكثر من 200 مليون امرأة من بين 885 مليون امرأة في المناطق النامية ممن يرغبن في منع الحمل لا يستخدمن وسائل منع الحمل الحديثة. وعلاوة على ذلك، لا تزال الحاجة غير المُلبّاة إلى وسائل منع الحمل هي الأعلى بين المراهقات.

18. وانخفضت الوفيات النفاسية من 451,000 في عام 2000 إلى 295,000 في عام 2017 – أي بانخفاض نسبته 38 في المائة – في حين انخفضت نسبة النساء في سن الإنجاب اللاتي توفين بسبب الأمراض النفاسية، التي تقدر بنسبة 9.2 في المائة في عام 2017، بنسبة 26.3 في المائة منذ عام 2000. ومع ذلك، فقد استقر هذا الانخفاض في السنوات الخمس الأخيرة. ومن الأهمية بمكان اتخاذ إجراءاتٍ فعّالة لمعالجة أسباب الوفيات النفاسية، بما في ذلك عمليات الإجهاض غير المأمونة والافتقار إلى الرعاية بعد الإجهاض، التي تسببت في حوالي 13 في المائة من هذه الوفيات.

19. ومع أن العنف القائم على النوع الاجتماعي سجل انخفاضاً مطرداً، إلا أن معدل الحوادث لا يزال مثيراً للقلق. ويتبين من استعراض للبيانات المتاحة في الفترة من عام 2000 إلى عام 2018 أن ما يقدر بنحو 736 مليون امرأة – أي ما يقرب من 1 من بين 3 نساء – تعرضن لعنف العشير أو العنف الجنسي من غير الشريك، أو كليهما، مرة واحدة على الأقل خلال فترة حياتهن. في ما تعرضت أكثر من 640 مليون امرأة في سن 15 سنة فما فوق (26 في المائة) لعنف العشير.

20. وتكشف الممارسات الضارة اتجاهاتٍ مماثلة. ففي خلال العقد الماضي، انخفضت نسبة الشابات اللواتي تزوّجن وهنّ طفلات بنسبة 15 في المائة، من 1 من بين كل 4 إلى 1 من بين كل 5 تقريباً. وانخفض تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بنسبة 25 في المائة خلال الفترة نفسها. وفي البُلدان الـ 30 التي تتوفر عنها بيانات تمثيلية على الصعيد الوطني لتفشّي هذه الممارسة، هناك فتاة واحدة من بين كل ثلاث فتيات ممّن تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عاماً اليوم قد تعرّضن لهذه الممارسة، مقارنة بما يقرب من فتاة واحدة من بين كل فتاتيْن في عام 2000.

21. بيْد أنه لا يمكننا أن نتجاهل التحديات المقبلة. ولا يكفي التقدّم الحالي لتحقيق النتائج الثلاث التحويلية. وعلاوة على ذلك، أعاقت جائحة «كوفيد-19» التقدّم المُحرز حتى الآن. وقد أفضت هذه الجائحة، التي أودت حتى الآن بحياة ما يربوا على 4 ملايين شخص وأصابت أكثر من 185 مليون نسمة، إلى تفاقم أوجه عدم المساواة؛ ومن المتوقع أن تدفع 71 مليون شخص إضافي إلى مستنقع الفقر المدقع، وأن تطلق العنان لاستشراء العنف ضد النساء والفتيات. وقد أثّرت جائحة «كوفيد-19» تأثيراً سلبياً غير متناسب على النساء والفتيات؛ وزادت من فقر الإناث، وضاعفت من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تضطلع بها النساء، كما دفعت إلى تعطيل البرامج التي تتصدى للعنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة. كما أثّرت أيضاً تأثيراً بالغاً على الفئات السكانية الضعيفة، بمن فيها المراهقين والشباب والمسنين والمنحدرين من أصول أفريقية والسكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين واللاجئين.

22. ويُقدِّر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن جائحة «كوفيد-19» قد أعاقت وصول 12 مليون امرأة إضافية إلى خدمات تنظيم الأسرة. ويمكن أن يفضي ذلك إلى تخفيض بنسبة الثلث في التقدّم المُحرز نحو إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي والحد من ثلث نسبة القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بحلول عام 2030. ويمكن حدوث مليوني حالة من حالات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية خلال العقد المقبل والتي كان من الممكن تجنبها لولا ذلك، ومن الممكن حدوث 13 مليون حالة زواج طفل إضافي بحلول عام 2030، كان من الممكن الحيلولة دون وقوعها.

23. وفي الوقت ذاته، فإن القدرة العالمية على الاستجابة لهذه الشواغل معرضة للخطر. وكانت النظم الصحية متوترة، وواجهت، في بعض الحالات، عبئاً هائلاً يفوق طاقتها. وأعيد توجيه العديد من الموارد المتعلقة بالمعلومات والرعاية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية؛ وتراجعت المساعدة الإنمائية

الرسمية المخصصة للسياسات والبرامج السكانية والإنمائية، بما في ذلك برامج الصحة الجنسية والإنجابية، على مدى السنوات الخمس الماضية، ومن المحتمل أن تتعرض لمزيد من التقوض نتيجة القيود الاقتصادية العالمية.

24. ويتيح الهيكل الإنمائي الدولي فرصاً لتسريع التقدّم المُحرز، وكذلك خطة عام 2030، وعقد العمل، وعملية إصلاح الأمم المتحدة. ويبين الزخم المتولد عن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي أثمر عمّا يزيد على 400 1 التزام طوعي من الحكومات والوكالات المتعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والعديد من أصحاب المصلحة الآخرين، فضلاً عن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد منهاج عمل بيجين في عام 2020، الكيفية التي يمكن من خلالها تعزيز الشراكات والاستفادة من أوجه التآزر التي تُسخَّر لمواجهة التحديات العالمية.

الدروس المستفادة

25. وتوفر الأدلة والتجارب والدروس المستفادة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة 2018–2021، ومواجهة جائحة «كوفيد–19» والتعافي من آثارها، أرضية صلبة للبناء على كفالة حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية والتعجيل بها، وتحقيق النتائج الثلاث التحويلية. وتشمل الدروس المستفادة لتسريع التقدّم المُحرز ما يلي:

(أ) يمكن لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية الجماعية أن تفتح الأبواب للتعجيل بتحقيق النتائج الثلاث التحويلية؛

(ب) وتكتسي الشراكات والنظم الإيكولوجية المتعددة القطاعات وأصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك مع الكيانات العامة والخاصة ومن خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أهمية حاسمة للتصدي للتحديات المشتركة؛

(ج) ومن الضروري اتباع نهج إنمائي متأصل في احترام حقوق الإنسان الأساسية. ويُيَسِر اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان اتخاذ تدابير أكثر فاعلية وإنصافاً لمعالجة الحواجز التي تحول دون تحقيق النتائج التحويلية؛

(د) ويجب أن يأتي الالتزام بـ "عدم ترك أحد خلف الرّكب" والتركيز على " الوصول أولاً إلى من هم أشدّ تخلفاً عن الرّكب" في صميم البرمجة الرامية للتعجيل بالتقدّم المُحرز؛

(ه) ومن الضروري التركيز على أوجه عدم المساواة الهيكلية، والفجوات، وعوامل الضعف المتداخلة التي تتبع الأشخاص من خلال دورات حياتهم، والتي تنتقل عبر الأجيال، للوصول إلى الفئات السكانية الأشدّ تخلفاً عن الرّكب؛

(و) تمكين قيادة الشباب ومشاركتهم بُغْيَة التعجيل بإحراز التقدّم؛

(ز) تحسين إدماج الرعاية والخدمات ونوعيتها على نطاق واسع يؤدي إلى تحسين النواتج في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم والمراهقات؛

(ح) ومن الضروري توافر بيانات آنية وعالية الجودة ومصنفة من أجل تحديد الأشدّ تخلفاً عن الرّكب بُغْيَة وضع برامج لمثل هذه الفئات السكانية؛

(ط) ويكتسي تعميم مراعاة القدرة على الصمود وتعزيز نُهُج النظم الرامية إلى تلبية الاحتياجات الطارئة، إلى جانب معالجة الأسباب الجذرية لأوجه الضعف في آن واحد، أهمية حاسمة لإيجاد حلول مستدامة وإحراز تقدّم؛

(ك) ويمكن للاستثمارات في توسيع قدرة المنظمة على التعلم والابتكار والتكيف، بما في ذلك من خلال الحلول الرقمية، أن تعجل بإحراز تقدّم نحو تحقيق النتائج الثلاث التحويلية.

26. ولا يقتصر الاستثمار في الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات على كونه العمل الصواب الذي يتعين الاضطلاع به، بل هو أيضاً بمثابة استثمار حصيف. ويمكن لهذه الاستثمارات أن تحقق فوائد اجتماعية واقتصادية وصحية متعددة في المستقبل للبلدان والمجتمعات وأن تُساهم في القضاء على الفقر. وقدَّر تحليل أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2019 أنه بالإضافة إلى الاستثمارات القائمة، ثمة حاجة إلى إجراء ستثمارات[PDI] إضافية بقيمة 222.2 مليار دولار أمريكي في الفترة ما بين عاميْ 2020 و2030 بُغْيَة تحقيق النتائج الثلاث التحويلية بحلول عام 2030. ويشمل هذا المبلغ 59.9 مليار دولار أمريكي من أجل إنهاء الحاجة غير المُلبّاة لوسائل تنظيم الأسرة؛

و103.6 مليار دولار أمريكي بُغْيَة إنهاء الوفيات النفاسية التي يمكن الوقاية منها؛ و58.7 مليار دولار أمريكي من أجل إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة، بما في ذلك زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

ثالثاً. تحقيق النتائج الإنمائية المتوقعة

27. تهدف الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة 2022–2025، إلى ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتحقيق الحقوق الإنجابية للجميع والتعجيل بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ومن خلال تحقيق هذه الأهداف، فإن الصندوق سوف يُساهم بشكلٍ مباشرٍ في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 – ولا سيما أهداف التنمية المستدامة 3 و5 و10 و13 و16 و17، وفي نهاية المطاف الهدف 1 – إلى جانب تحقيق المواءمة مع مبادئ خطة عام 2030 المتعلقة بحقوق الإنسان والعالمية و"عدم ترك أحد خلف الرّكب".

28. وتتمثل الفئات المستهدفة الرئيسية للخطة الاستراتيجية في النساء والمراهقين والشباب، ولا سيما المراهقات. وسيطبق صندوق الأمم المتحدة للسكان نهجاً شاملاً لجميع مراحل الحياة، مع التسليم بأن لدى الناس احتياجات مختلفة ومتغيرة طوال حياتهم، فضلاً عن الترابط بين الأجيال. وتُشدِّد الخطة الاستراتيجية من جديد على التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بإيلاء الأولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، بما في ذلك الشمول وحقوق المرأة وقيادة المرأة والاستقلال الجسدي للجميع.

29. وتُركِّز الخطة الاستراتيجية على عدم ترك أحد خلف الرّكب وتستهدف الوصول أولاً إلى من هم أشدّ تخلفاً عن الرّكب في تحقيق النتائج، مع الأخذ في الاعتبار العوامل والخصائص التي كثيراً ما ترتبط بالتمييز والإقصاء، بما في ذلك (أ) النوع الاجتماعي؛ و(ب) العمر؛ و(ج) الثقافة والانتماء الإثني والانتماء العرقي واللغة والدين؛ و(د) الإعاقة؛ و(هـ) الموقع؛ و(و) حالة الهجرة واللجوء والإيواء والتشرد؛ و(ز) الفئات السكانية الرئيسية؛ و(ح) الحالة الاجتماعية والاقتصادية والعوامل ذات الصلة؛ و(ط) عوامل أخرى مثل فيروس العوز المناعي البشري والإيدز. وقد تختلف هذه العوامل والأثر المترتب عليها باختلاف السياق المحلي. وستراعي الخطة الاستراتيجية أيضاً عوامل محددة إضافية ذات صلة بمنطقة أو بلد معين.

30. وستواصل الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة 2022–2025، تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق النتائج الثلاث التحويلية بحلول عام 2030؛ كما ستُساهم أيضاً، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، في تحقيق النتائج الثلاثة التالية بحلول عام 2025:

النتيجة 1: التعجيل بخفض الحاجة غير المُلبّاة إلى وسائل تنظيم الأسرة بحلول عام 2025؛

النتيجة 2: التعجيل بخفض الوفيات النفاسية التي يمكن الوقاية منها بحلول عام 2025؛

النتيجة 3: التعجيل بخفض العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة بحلول عام 2025.

31. *تعد النتائج الثلاثة مترابطة*، ويُساهم إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة في إنهاء الحاجة غير المُلبّاة إلى وسائل تنظيم الأسرة وإنهاء الوفيات النفاسية التي يمكن الوقاية منها. ويعد إنهاء الحاجة غير المُلبّاة إلى وسائل تنظيم الأسرة عاملاً حاسماً في إنهاء الوفيات النفاسية التي يمكن الوقاية منها. كما تُساهم التدخلات الرامية إلى إنهاء الوفيات النفاسية التي يمكن الوقاية منها وإنهاء الحاجة غير المُلبّاة إلى وسائل تنظيم الأسرة وإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي.

32. وسيُساهم الصندوق في تحقيق هذه النواتج الثلاثة المترابطة من خلال تحقيق *ستة نتائج مترابطة*. وهذه النتائج هي (أ) السياسات والمساءلة؛ و(ب) نوعية الرعاية والخدمات؛ و(ج) المعايير الجنسانية والاجتماعية؛ و(د) تغير السكان والبيانات؛ و(هـ) العمل الإنساني؛ و(و) المراهقون والشباب. وتُساهم جميع النتائج في تحقيق كل من النواتج؛ وتنطوي على علاقة متعددة الأبعاد مع هذه النواتج.

النتيجة المتعلقة بالسياسات والمسائلة

تحسين إدماج الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، فضلاً عن منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة والتصدي لهما، في السياسات والخطط ذات الصلة بالتغطية الصحية الشاملة، وغير ذلك من القوانين والسياسات والخطط وأطر المساءلة ذات الصلة، بحلول عام 2025.

33. ويؤدي إدماج الصحة الجنسية والإنجابية في السياسات الوطنية والأطر الإنمائية إلى زيادة التزام أي من البلدان بالنتائج الثلاث التحويلية في أعمالها الإنمائية، بما في ذلك من خلال تخصيص موارد محددة، وهو ما يعد أمراً بالغ الأهمية بُغْيَة تسريع وتيرة التقدّم المُحرز. وتنطوي هذه النتيجة

على إدماج الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، بما في ذلك النتائج الثلاث التحويلية، في مجموعات استحقاقات التغطية الصحية الشاملة، وخطط التمويل المنصفة، وآليات المساءلة، والسياسات والخطط المتعلقة بالرعاية الصحية الأولية، كأساس للإجراءات الرامية إلى تسريع وتيرة التقدّم المُحرز نحو تحقيق الصحة الجيدة للسكان ورفاههم. وتتوخى النتيجة أيضاً إدماج النتائج الثلاث التحويلية في السياسات والقوانين المتعددة القطاعات، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالقدرة على التكيف والتأهب والحد من مخاطر الكوارث.

34. وسيعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تحقيق هذه النتيجة بالتعاون مع عدد من شركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز.

النتيجة المتعلقة بجودة الرعاية والخدمات

تعزيز قدرة النُّظم والمؤسّسات والمجتمعات المحلية على توفير معلومات وخدمات عالية الجودة وشاملة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك اللوازم، فضلاً عن الخدمات الأساسية للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة بحلول عام 2025.

35. ويعد تحسين توافر الخدمات ومقبوليتها والقدرة على تحمل تكاليفها وجودتها أمراً بالغ الأهمية لزيادة الاستفادة من الخدمات، مما يُساهم بدوره في تسريع وتيرة التقدّم المُحرز نحو تحقيق النتائج الثلاث التحويلية. وتُعزِّز هذه النتيجة نظم الحماية الصحية والاجتماعية من خلال توسيع نطاق ما يلي: تفعيل مجموعة شاملة من التدخلات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والتدخلات الصحية؛ والخدمات الرامية إلى معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة، بما في ذلك الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، بدءاً من نهج شامل لجميع مراحل الحياة؛ والقدرة على العمل الصحي، والكفاءة، والتوافر. ومن خلال تسليط الضوء على تقديم الرعاية والخدمات عالية الجودة واستخدامها على حد سواء، تعالج هذه النتيجة احتياجات من هم أشدّ تخلفاً عن الرّكب، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة.

36. وسيعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تحقيق هذه النتيجة بالتعاون مع عدة منظمات تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومع المنظمة الدولية للهجرة.

النتيجة المتعلقة بالمعايير الجنسانية والاجتماعية

تعزيز آليات الجهات الفاعلة والمؤسّسات وقدراتها بُغْيَة التصدي للمعايير الجنسانية والاجتماعية التمييزية من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وصنع القرارات المتعلقة بالمرأة بحلول عام 2025

37. وتُشكِّل المعايير الجنسانية والاجتماعية أصوات النساء وحقوقهن وسلطة صنع القرار داخل أسرهن ومجتمعاتهن؛ وتمثل أساس العديد من السلوكيات والممارسات التي تعرض النساء والفتيات للممارسات الضارة وتعوق استخدام الخدمات التي من شأنها تحسين صحتهم أو دعمهم لإعمال حقوقهن أو صون كرامتهن. ومن شأن معالجة الأعراف الاجتماعية والجنسانية الضارة والتمييز بناء القدرات على الأصعدة الفردية والمجتمعية والوطنية بُغْيَة معالجة الأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة الهيكلية؛ وتمكين المرأة والمراهقين والشباب ومن هم أشدّ تخلفاً عن الرّكب؛ وتعزيز السلوكيات الإيجابية التي تسعى إلى الحصول على الرعاية الصحية والمعايير الجنسانية والاجتماعية الإيجابية، التي تُساهم جميعها في تسريع وتيرة التقدّم المُحرز نحو تحقيق النتائج الثلاث التحويلية.

38. وسيعمل صندوق الأمم المتحدة على تحقيق هذا النتيجة بالتعاون مع عدد من شركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك–PDI هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف.

النتيجة المتعلقة بتغير السكان والبيانات

تعزيز نظم البيانات والأدلة المراعية للتغيرات السكانية وغيرها من التوجهات الكاسحة (بما في ذلك الشيخوخة وتغير المناخ)، في البرامج والسياسات الإنمائية، ولا سيما تلك المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية بحلول عام 2025

39. ويدرك صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه لن يكون من الممكن التعجيل بتحقيق النتائج الثلاث التحويلية وأهداف التنمية المستدامة دون بيانات وأدلة مصنفة وعالية الجودة. وثمة حاجة إلى البيانات والأدلة في العديد من القطاعات ذات الصلة وإلى مجموعة من القرارات الحاسمة المتعلقة

بالسياسات والبرامج. وتشمل هذه التدابير تحديد وتيرة التغيير اللازم لتحقيق النتائج الثلاث التحويلية؛ وتحديد الفئات السكانية الأشدّ تخلفاً عن الرّكب؛ وفهم التحديات والفجوات في تحقيق النتائج التحويلية؛ وتصور مسار لتوسيع نطاق التدخلات وتفعيلها؛ وتقييم أثر هذه التدخلات.

40. وسيعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تحقيق هذه النتيجة بالتعاون مع عدد من شركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك اليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشعبة السكان، وهيئات الأمم المتحدة الإقليمية.

النتيجة المتعلقة بالعمل الإنساني

تعزيز *قدرة الجهات الفاعلة والنُّظم الحيوية في مجالات التأهب، والعمل المبكر، وفي توفير التدخلات المنقذة للأرواح التي تتسم بأنها حسنة التوقيت*، ومتكاملة، ومراعية لظروف النزاع، ومراعية لتغير المناخ، ومفضية إلى تغيير المفاهيم الجنسانية، ومراعية للسلام بحلول عام 2025.

41. وصندوق الأمم المتحدة للسكان حاضر على الأرض قبل الأزمات وفي أثناءها وبعدها. ولا يمكن التعجيل بتحقيق النتائج الثلاث التحويلية دون إيلاء الأولوية لإجراءات التأهب، والعمل المبكر الاستباقي، وتوفير التدخلات المنقذة للأرواح، مع التركيز على السياقات الإنسانية وسياقات النزاعات وما بعد النزاع. وسيسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان في إطار هذه النتيجة، وبما يتماشى مع ميزته النسبية في تعزيز حقوق النساء والفتيات واختياراتهن، إلى كفالة التكامل بين جهوده الإنسانية والإنمائية وجهود الاستجابة للسلام.

42. وسيعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تحقيق هذه النتيجة بالتعاون مع عدد من شركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومع المنظمة الدولية للهجرة.

المراهقون والشباب

تعزيز المهارات والفرص المتاحة للمراهقين والشباب بُغْيَة ضمان الاستقلال الجسدي والقيادة والمشاركة وبناء رأس المال البشري بحلول عام 2025

43. ويتطلب التعجيل بتحقيق خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والنتائج الثلاث التحويلية، أن يدرك الشباب، ولا سيما الشابات، حقوقهم في اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن أجسادهم، وحياتهم، والعالم الذي يعيشون فيه. وستُعزِّز هذه النتيجة مهارات المراهقين والشباب وستُمكِّنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حياتهم، بما في ذلك صحتهم الجنسية والإنجابية وحقوقهم. ومن شأن هذه النتيجة أن تُخفِّف من خطر تعرض المراهقين لسلوكيات ضارة، مع تعزيز العوامل الإيجابية والحمائية التي تدعم تنمية الشباب. وستُعزِّز أيضاً مشاركة المراهقين والشباب في العمليات الإنمائية والعمليات المتصلة بالمناخ، والجهود الإنسانية وجهود السلام، مع التركيز على التعجيل بتحقيق النتائج الثلاث التحويلية.

44. وسيعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تحقيق هذه النتيجة بالتعاون مع عدد من شركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك اليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

45. وقد حدد الصندوق *ستة مسرعات* لتحقيق هذه النتائج الستة المترابطة:

(أ) النُّهُج القائمة على حقوق الإنسان والتحول الجنساني؛

(ب) الابتكار والرقمنة؛

(ج) الشراكات والتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتمويل؛

(د) البيانات والأدلة؛

(ه) عدم ترك أحد خلف الرّكب" والوصول أولاً إلى مَن هم أشدّ تخلفاً عن الرّكب"

(و) القدرة على الصمود والتكيف والتكامل بين الجهود الإنمائية والإنسانية والجهود المراعية للسلام.

الشكل 2

النتيجة "ستة زائد ستة" وإطار عمل المسرع للتعجيل بتحقيق النتائج الثلاث التحويلية

... نحو تحقيق هدف الخطة الاستراتيجية المتمثل في:

ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، و التعجيل بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

⇧

... التي تُساهم في تحقيق النتائج الثلاثة المترابطة:

التعجيل بخفض الحاجة غير المُلبّاة إلى وسائل تنظيم الأسرة بحلول عام 2025؛	التعجيل بخفض الوفيات النفاسية التي يمكن الوقاية منها بحلول عام 2025؛	التعجيل بخفض العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة بحلول عام 2025.
⇧	⇧	⇧

... التعجيل بتحقيق النواتج الستة المترابطة:

السياسات والمسائلة	جودة الرعاية والخدمات	المعايير الجنسانية والاجتماعية	تغير السكان والبيانات	العمل الإنساني	المراهقون والشباب
⇧					

ستة مسرعات ...

النُّهُج التحويلية القائمة على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين	الابتكار والرقمنة	الشراكات، التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والتمويل	البيانات والسكان	عدم ترك أحد خلف الرَكب والوصول أولاً إلى من هم أشدّ تخلفاً عن الرَكب	القدرة على الصمود والتكيف والتكامل بين الجهود الإنمائية والإنسانية والمراعية للسلام
⇧		⇧		⇧	

التدخلات البرامجية العالمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان	التدخلات البرامجية الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان	التدخلات البرامجية القُطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان – تحقيق المواءمة مع أولويات أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وخطط الاستجابة الإنسانية

46. توضح الفقرات من 47 إلى 79 كيف أنه يمكن لصندوق الأمم المتحدة للسكان وشركائه الاستفادة من النتائج الستة والمسرعات الستة في تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية. وبما أن النتائج التحويلية الثلاث مترابطة، فإن المسارات المقترحة لنتيجة واحدة يمكن أن تكون ذات صلة بالنواتج الأخرى أيضاً.[2]

ألف. النتيجة 1: التعجيل بخفض الحاجة غير المُلبّاة إلى وسائل تنظيم الأسرة بحلول عام 2025

47. ستُركِّز النتيجة 1 على تسريع وتيرة التقدّم المُحرز نحو إنهاء الحاجة غير المُلبّاة إلى وسائل تنظيم الأسرة. وسوف تُساهم هذه النتيجة بشكل مباشر في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)؛ والهدف 5 (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات). وهي تُساهم على وجه التحديد في الغاية 3-7 (ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030)، والغاية 5-6 (ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية بحلول عام 2030 وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما). وتُساهم هذه النتيجة أيضاً في تحقيق الاستراتيجية العالمية بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق، للفترة 2016-2030.

48. ولن يتسارع الانخفاض في تلبية الحاجة غير المُلبّاة إلى وسائل تنظيم الأسرة ما لم تُحدَّد الأولويات التالية: (أ) إدماج تنظيم الأسرة في خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وسياسات وبرامج الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وكذلك في مجموعة استحقاقات التغطية الصحية الشاملة؛ و(ب) الاستثمارات في خدمات تنظيم الأسرة القائمة على حقوق الإنسان والمتمحورة حول الناس والشاملة والمتكاملة والعالية الجودة، بما في ذلك المنتجات والخدمات المقدمة بناءً على خيارات مستنيرة وخالية من القيود والقسر والتمييز والعنف؛ و(ج) تعزيز نُظُم البيانات الصحية؛ و(د) تلبية الطلب على حصول النساء والشباب على خدمات تنظيم الأسرة من خلال التصدي للمعايير الاجتماعية – الثقافية الضارة وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على اتخاذ القرارات واختيارها؛ و(هـ) حماية وتعزيز حقوق الأفراد والجماعات الأشدّ تخلفاً عن الرّكب، وتلك التي في حالات الطوارئ الإنسانية والنزاعات وحالات ما بعد النزاع.

49. وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان، في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، مناصرة إدماج تنظيم الأسرة في البرامج والسياسات المتعلقة بالصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق وآليات المساءلة. وسيدعم الصندوق (أ) إدماج تنظيم الأسرة كعنصر أساسي في مجموعة استحقاقات التغطية الصحية الشاملة؛ (ب) دعم السياسات التي تُيسِّر مزيج الطرق والوصول والأطر التنظيمية؛ و(ج) تيسير ترتيبات الحماية المالية من أجل تحقيق التمويل المستدام لتنظيم الأسرة، بما في ذلك من خلال تعبئة الموارد محلياً؛ و(د) زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز نظم المساءلة الاجتماعية. وسيُوسِّع الصندوق أيضاً نطاق قيادة الشباب ومشاركتهم في آليات صنع القرار في مجال وضع السياسات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية.

50. ويقل معدل وقف استخدام وسائل منع الحمل كلما توافرت الخيارات والاختيارات و سبل الوصول المستنيرة. وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان الاستثمار في خدمات ومنتجات تنظيم الأسرة العالية الجودة المتمحورة حول الناس، ومناصرة تلبية الاحتياجات المتنوعة لجميع النساء والمراهقين والشباب على صعيد المرافق والمجتمعات المحلية. وسيتحقق ذلك من خلال التركيز على (أ) توسيع نطاق الوصول العادل إلى المنتجات والخدمات العالية الجودة إلى وسائل تنظيم الأسرة؛ و(ب) توسيع مزيج الطرق والاختيار؛ و(ج) توسيع نطاق التدريب على تنظيم الأسرة القائم على الحقوق والمهارات بُغْيَة تعزيز قدرات مقدمي الخدمات؛ و(د) تعزيز المساءلة من خلال زيادة آليات التعقيبات التفاعلية من العملاء.

51. وفي ضوء الدروس المستفادة من جائحة «كوفيد-19»، سيعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على توسيع نطاق تدخلات الرعاية الذاتية المتصلة بتنظيم الأسرة، وسيدعم أيضاً وسائط تقديم الخدمات الافتراضية، مثل التعلم بالأجهزة المحمولة (لنشر المعلومات والخدمات).

52. وسيُركِّز الصندوق، بوصفه رائداً عالمياً في مجال توفير وسائل منع الحمل المضمونة الجودة والسلع الجنسية والإنجابية، على تعزيز سلاسل الإمداد القادرة على الصمود للوصول إلى "الميل الأخير" من خلال وسائل منع الحمل. وسيعمل الصندوق على تعزيز معلوماته السوقية في ما يتعلق بخيارات الشراء وقدراته، وسيواصل الاستثمار في ممارسات الشراء المراعية للبيئة. وستظل شراكة إمدادات صندوق الأمم المتحدة للسكان هي الأداة

[2] انظر المرفق 2: "قصص التغيير" الرامية إلى التعجيل بتحقيق النتائج التحويلية.

الرئيسية للصندوق للتعجيل بإحراز تقدّم في مجال تعزيز توافر اللوازم والأدوية الجنسية والإنجابية العالية الجودة في البلدان التي تسجل أعلى معدلات الحاجة غير المُلبّاة إلى وسائل تنظيم الأسرة.

53. وبُغْيَة إنهاء الحاجة غير المُلبّاة إلى وسائل تنظيم الأسرة بحلول عام 2030، يجب على صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركائه معالجة الأوضاع الإنسانية والهشة على الصعيد العالمي. وسيسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى مناصرة التنفيذ المنهجي لمجموعة الخدمات الأولية الدنيا المستكملة والاستفادة منه، وهو ما يجعل تنظيم الأسرة بمثابة تدخل منقذ للأرواح. وسيزيد الصندوق من جهوده الرامية إلى إدماج خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث والتصدي لها، بما في ذلك في برامج العمل الوطنية للتكيف.

54. وسيُوسِّع صندوق الأمم المتحدة للسكان نطاق دعمه للتدخلات على مستوى الطلب إلى وسائل تنظيم الأسرة، بُغْيَة تعزيز سلوك الحفاظ على الصحة. وسيُحقِّق ذلك من خلال دعم التدخلات التي تمكن النساء والفتيات من اتخاذ قرارات بشأن حياتهن الإنجابية. وإلى جانب تعزيز بيئة السياسات ورفع مستوى الخدمات والرعاية العالية الجودة، سيواصل الصندوق (أ) دعم التثقيف الجنسي الشامل في المدارس وخارجها؛ و(ب) توسيع نطاق عمله مع الرجال والفتيان في مجال تعزيز الرجولة الإيجابية، بما في ذلك دعم استخدام وسائل منع الحمل للذكور؛ و(ج) تعزيز الشراكات بما يتجاوز القطاع الصحي الذي يشمل القطاع الخاص والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وسيُوسِّع الصندوق أيضاً نطاق التدخلات الرامية إلى معالجة المعايير الجنسانية والاجتماعية التمييزية والقوالب النمطية والممارسات وعلاقات القوة التي تعوق تنظيم الأسرة، بما في ذلك في البيئات المنخفضة الخصوبة.

55. وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعم تنفيذ جولة عام 2020 لتعدادات السكان والمساكن، وتعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، بُغْيَة توليد البيانات السكانية الضرورية لدعم تنظيم الأسرة وغيرها من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وبالمثل، سيدعم الصندوق توسيع نطاق البيانات في السياقات الإنسانية.

56. ويكتسي توافر البيانات الجغرافية المرجعية والبيانات المصنفة وتحليلها أمراً بالغ الأهمية في التعجيل بالتقدّم المُحرز نحو إنهاء الحاجة غير المُلبّاة إلى وسائل تنظيم الأسرة وتحديد من تُرِكوا خلف الرّكب. وسيُعزِّز صندوق الأمم المتحدة للسكان نظم البيانات ذات الصلة، والبحوث المتعلقة بالطلب، ولا سيما في مجال التحضر السريع والأوضاع الإنسانية، والقدرة التحليلية بُغْيَة تحسين توجيه الخدمات. وسيُوسِّع الصندوق نطاق تطوير حالات الجدوى الاستثمارية القائمة على الأدلة من أجل إبراز تأثير تنظيم الأسرة على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في إطار سيناريوهات ديمغرافية مختلفة.

باء. النتيجة 2: التعجيل بخفض الوفيات النفاسية التي يمكن الوقاية منها بحلول عام 2025

57. ستُركِّز النتيجة 2 على التعجيل بخفض الوفيات النفاسية التي يمكن الوقاية منها بحلول عام 2025. وستُساهم هذه النتيجة بشكل مباشرٍ في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار). وستُساهم أيضاً في تحقيق الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل والمراهق، للفترة 2016–2030. وبالتعاون مع شركائها في الشراكة الصحية السداسية (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومجموعة البنك الدولي، يلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بإنهاء الوفيات والأمراض النفاسية التي يمكن الوقاية منها ووفيات وأمراض المواليد. وستُساهم هذه النتيجة في تحقيق الغاية 3–1 (خفض معدل الوفيات النفاسية على الصعيد العالمي إلى أقل من 70 لكل 100,000 مولود حي بحلول عام2030) والغاية 3–7 (ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030).

58. لن يتسنى التعجيل بالحد من الوفيات النفاسية التي يمكن الوقاية منها ما لم تعطى الأولوية لبعض المسارات الحاسمة: (أ) إدماج الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج المالية المنصفة المتصلة بالتغطية الصحية الشاملة والرعاية الصحية الأولية؛ و(ب) الاستثمار في نوعية الرعاية المقدمة للتدخلات الشاملة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك القبالة؛ و(ج) تعزيز نظم البيانات الصحية؛ و(د) رفع مستوى الاستجابات الإنسانية وتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المنقذة للأرواح؛ و(هـ) تحسين مهارات المراهقين والشباب ومعرفتهم وتعليمهم.

59. وسيُعزِّز صندوق الأمم المتحدة للسكان النظم الصحية من خلال دعم المبادرات التي تدمج الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في مجموعات استحقاقات التغطية الصحية الشاملة وآليات الحماية المالية وغيرها من السياسات والبرامج باستخدام نهج متمحور حول الناس وقائم على

حقوق الإنسان يأخذ في الاعتبار دورة الحياة بأكملها. وسيتحقق ذلك من خلال (أ) الجهود الوطنية الرامية لاستعراض القوانين والسياسات المتعلقة بالسن الدنيا للجنس والزواج والوصول إلى الخدمات؛ و(ب) تعبئة الموارد المحلية من أجل الصحة الجنسية والإنجابية؛ و(ج) تطوير دراسات الجدوى الاستثمارية القائمة على الأدلة بُغْيَة إبراز فاعلية التكاليف؛ و(د) تعزيز قدرة الحكومات على ممارسة القيادة والتنسيق؛ و(و) إدماج الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في أطر قياس التغطية الصحية الشاملة، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من هذه الأطر؛ و(ز) تعزيز آليات المساءلة عن خدمات الصحة الجنسية والإنجابية العالية الجودة، بما في ذلك من خلال دعم مشاركة من تُرِكوا خلف الرَكب في تصميم السياسات والبرامج الصحية.

60. وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعم المبادرات الرامية إلى بناء نظم صحية قادرة على الصمود بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. وسيحدد الصندوق أولوية (أ) تعزيز التأهب الوطني والعمل الاستباقي والتخطيط لحالات الطوارئ؛ و(ب) إدماج المسائل الجنسانية والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في أطر التعافي واستراتيجياته، فضلاً عن السياسات والبرامج المتعلقة بالمناخ. وسيزيد الصندوق من جهوده الرامية إلى تعزيز قيادة المرأة والشباب والمشاركة الهادفة في المسائل المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، والمساواة بين الجنسين، والسلام والعمل المناخي.

61. وسيعمل الصندوق على توسيع نطاق التدخلات الوطنية المتعلقة بالإنصاف في الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الشاملة ونوعيتها من خلال دعم الجهود الوطنية الرامية إلى توسيع نطاق تنفيذ مجموعة الصحة الجنسية والإنجابية الأساسية. ويشمل ذلك، من بين جملة أمور، التثقيف الجنسي الشامل؛ وإسداء المشورة في ما يتعلق بتنظيم الأسرة ومنع الحمل؛ والرعاية ما قبل الولادة وأثناءها وبعدها؛ والوقاية من فيروس العوز المناعي البشري وغيره من عدوى الأمراض المنقولة جنسياً ومعالجتها؛ والوصول إلى الرعاية الشاملة بعد الإجهاض؛ و[3] تقديم المشورة والخدمات في مجال الصحة والرفاه الجنسيين؛ والكشف عن حالات سرطان الأعضاء التناسلية والمراضة الأخرى والوقاية منها وإدارتها، مثل ناسور الولادة، وتقديم خدمات المشورة والعلاج المتصلة بالعقم. وسيواصل الصندوق قيادة الحملة العالمية للقضاء على ناسور الولادة بحلول عام 2030. وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان بذل جهوده لضمان توافر الأموال اللازمة لبرامج الوقاية من ناسور الولادة والعلاج وإعادة الإدماج الاجتماعي والمناصرة.

62. وسيسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى توسيع نطاق الرعاية المقدمة من خلال (أ) تعزيز شبكات مرافق الرعاية الصحية الوطنية، بما في ذلك رعاية التوليد ورعاية حديثي الولادة في حالات الطوارئ؛ و(ب) وضع أولويات لنظم الرعاية الصحية الأولية؛ و(ج) إيلاء الأولوية لنظم تقديم الرعاية الصحية الأولية؛ و(د) تعزيز قدرات القوى العاملة الصحية ونشرها؛ و(د) تحسين القدرة على استهداف حقوق الفئات السكانية الأشدّ تخلفاً عن الرّكب وتعميمها في مجال السياسات وآليات المساءلة، والتوجيه والدعم التقنيين، واللوازم الطبية، والتدريب وبناء القدرات.

63. ولن تتحقق النتائج الثلاث التحويلية دون استثمارات كبيرة في مجال القبالة. وسيُعزّز الصندوق "القيادة الفكرية" في مجال القبالة من خلال تهيئة بيئة مواتية وإعطاء الأولوية لتأهيل الكوادر المتوسطة والكوادر الداعمة. وسيُوسّع الصندوق نطاق الدعم المقدم لغرض (أ) معالجة الحاجة غير المُلبّاة في صفوف أخصائيي القبالة؛ و(ب) إصدار التراخيص وتنظيم القابلات وفقاً للمعايير الدولية؛ و(ج) دعم تنفيذ نماذج استمرارية الرعاية التي تقودها القابلات؛ و(د) تحسين التثقيف قبل الخدمة وأثناءها؛ و(هـ) دعم استراتيجيات النشر؛ و(و) تحسين الرفاه النفسي والاجتماعي.

64. وبُغْيَة القضاء على الوفيات النفاسية التي يمكن الوقاية منها في السياقات الإنسانية، إلى جانب توفير خدمات تنظيم الأسرة ومنع الحمل، سيسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى (أ) تعزيز تنسيق الصحة الجنسية والإنجابية؛ و(ب) تحسين إدارة المعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية؛ و(ج) دعم مراجعات الوفيات النفاسية؛ و(د) إعداد حالات الجدوى الاستثمارية في السياقات الإنسانية.

65. وسيعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على توسيع نطاق الابتكارات في مجال تقديم الخدمات الصحية عن بعد في مجال الصحة النفاسية، والرعاية الذاتية ورعاية القبالة من خلال أدوات العمل عبر الهاتف المحمول وبناء القدرات الافتراضية. وسيسعى إلى ضمان مواءمة المناهج في مجال القبالة بشكلٍ متزايدٍ مع المعايير الدولية، إلى جانب وجود قوة عاملة صحية منظمة ومرخصة.

66. وسيُعزّز الصندوق سلوكيات التماس الرعاية الصحية واستخدام الخدمات المقدمة من النساء والمراهقين والشباب، بما في ذلك المراهقات. وستدعم التدخلات الرامية إلى تعزيز الرجولة الإيجابية بُغْيَة تحويل المعايير القائمة وتهيئة بيئة مواتية تشجع المشاركة الداعمة والمحترمة من قبل الرجال والفتيان مع النساء والفتيات، مما يُعزّز التغييرات في الهياكل الاجتماعية والسياسات والممارسات والمعايير الاجتماعية السلبية والتمييزية التي تديم أوجه عدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك في النظام الصحي. وسيُعزّز صندوق الأمم المتحدة للسكان الروابط بين المرافق المجتمعية والصحية، بما في ذلك من خلال تعزيز التوعية بالدعم المقدم من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لآليات الإحالة ومشاركة المجتمعات المحلية في الحوكمة الصحية.

[3] سيكون الدعم المقدم في هذا المجال متسقاً مع توجيهات منظمة الصحة العالمية ويتماشى مع الفقرة 8-25 من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

67. وسيعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تعزيز توافر البيانات عالية الجودة والروتينية والقائمة في المنشآت واستخدامها والمتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم والوليد والمراهق، فضلاً عن البيانات المتلقاة من مراكز الاتصال ومراكز الشباب ووحدات الرعاية الصحية المتنقلة الرامية إلى تحسين نوعية الرعاية. ومن خلال توليد البيانات المتصلة بالسكان والصحة والمرافق وتجميعها، سيتمكن الصندوق من (أ) وضع مؤشرات للتغطية الصحية الجنسية والإنجابية ومؤشرات الحماية المالية؛ و(ب) تحديد الفئات السكانية الضعيفة التي تعاني من أوجه عدم المساواة في الحصول على المعلومات والخدمات الشاملة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية.

جيم. النتيجة 3: التعجيل بخفض العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة بحلول عام 2025.

68. وستسعى النتيجة 3 إلى إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة بحلول عام 2030. وتستجيب هذه النتيجة للهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، الغاية 5-2 (القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال) والغاية 5-3 (القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية).

69. يعترف صندوق الأمم المتحدة للسكان أن العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة ضد النساء والفتيات تعد بمثابة انتهاكات لحقوق الإنسان، ويمنع النساء والفتيات من ممارسة القدرة على اتخاذ القرار. ولذلك، يتطلب تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة تحولاً في المعايير الاجتماعية والجنسانية وعلاقات القوة وإعمال حقوق الإنسان.

70. وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع اليونيسف، متابعة التزامه بإنهاء زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، من خلال برامجهما المشتركة المتعلقة بإنهاء هذه الممارسات الضارة. وسيدعم الصندوق، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والشركاء، مبادرة تسليط الضوء، وهي شراكة عالمية ومتعددة السنوات تسعى إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. وسيواصل الصندوق أيضاً قيادة الجهود الرامية إلى وضع حد لـ "تفضيل البنين"، واختيار نوع جنس الطفل القائم على النوع الاجتماعي، وغير ذلك من الممارسات الضارة.

71. وحدَّد تقييم أجري في عام 2021 للدعم الذي يقدمه الصندوق للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات (للفترة 2012-2020) الاتجاهات الاستراتيجية اللازمة لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة. وعلم الصندوق بأن التعجيل بخفض العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة لن يكون ممكناً ما لم يُضطلع بالاستثمارات في المسارات الحاسمة التالية: (أ) تعزيز السياسات والأطر القانونية وأطر المساءلة المتصلة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة؛ و(ب) معالجة المعايير الجنسانية والاجتماعية الضارة أو التمييزية والممارسات النمطية وعلاقات السلطة؛ و(ج) توسيع نطاق الحصول على الخدمات الأساسية العالية الجودة المحدثة لتحول جنساني والتي تُركِّز على الناجين؛ و(د) تحسين الاستجابة الإنسانية وتوفير الخدمات المنقذة للأرواح، بما في ذلك خدمات الصحة العقلية وخدمات الدعم النفسي الاجتماعي؛ و(هـ) تحسين قدرة المراهقين والشباب على اتخاذ القرار، ولا سيما المراهقات؛ و(و) زيادة توافر البيانات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة واستخدامها.

72. ولذلك، سيُعزِّز الصندوق إدماج الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة والتصدي لهما في خطط التغطية الصحية الشاملة. وسيضع صندوق الأمم المتحدة للسكان رؤية شاملة لإضفاء الطابع المؤسسي على المساءلة إزاء العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة من خلال (أ) دعم التدخلات الرامية إلى مواءمة القوانين المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ودعم تنفيذها؛ (ب) رفع مستوى الدعم المقدم إلى البلدان بُغْيَة تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاستعراضات الدورية الشاملة؛ و(ج) تعزيز منظمات المجتمع المدني والحركات النسائية؛ و(د) مناصرة زيادة الموارد اللازمة لوضع استراتيجيات لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة.

73. وسيعكف صندوق الأمم المتحدة للسكان على توسيع نطاق الجهود الرامية إلى منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة وزيادة الحد من خطر التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة من خلال جميع جوانب تقديم الخدمات. وسيوسع الصندوق نطاق برامجه للاستجابة للناجين وضمان أن يتحمل مرتكبو هذه الأفعال عواقب نتيجة أعمالهم. وسيُعزِّز الصندوق أيضاً الأبعاد الحمائية في استجابته للعنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة.

74. وسيُعزِّز صندوق الأمم المتحدة للسكان إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية المتعددة القطاعات، بما في ذلك الوقاية والحماية والرعاية المتصلة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة. وسيستثمر الصندوق أيضاً في نوعية الخدمات الأساسية والمساواة في الوصول إليها من خلال بناء قدرات أصحاب المصلحة على الصعيدَيْن الوطني والمحلي، ولا سيما النساء من جميع الأعمار اللاتي يواجهن أشكالاً متداخلة من التمييز واللاتي يشاركن في صنع القرار وتصميم البرامج وتنفيذها

75. وسيعطي صندوق الأمم المتحدة للسكان الأولوية للتدخلات التي تعالج المعايير الجنسانية والاجتماعية التمييزية لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين، إذ أن ذلك غالباً ما يشكل الأساس للعنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة. وسيُشجِّع الصندوق (أ) الرجولة الإيجابية بُغْيَة تحدي المعايير التمييزية؛ و(ب) تعزيز مجموعة من منظمات المجتمع المدني، والمنظمات النسائية، والمنظمات الدينية، والنشطاء؛ و(ج) دعم الحركات النسائية ومساعدة المدافعين عن حقوق المرأة والمدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات النسائية الشبابية؛ و(د) التواصل مع وسائط الإعلام بشأن هذه المسائل.

76. وسيُعزِّز الصندوق أيضاً مهارات جميع الناس وقدراتهم على ممارسة قدرتهم على اتخاذ القرار وحقوقهم، واستقلاليتهم الجسدية، وصنع القرار، والقيادة، وتقرير المصير. وسيُركِّز الصندوق على مَن أهم أشدّ تخلفاً عن الرَكب، بما في ذلك النساء والفتيات اللاتي يعشن في سياقات إنسانية وسياقات النزاعات وما بعد النزاع؛ والنساء ذوات الإعاقة؛ والنساء المنحدرات من أصل أفريقي ونساء الشعوب الأصلية؛ والأطفال الأكثر عرضة للعنف والتمييز.

77. وسيزيد صندوق الأمم المتحدة للسكان من الاستثمارات في تعزيز واستخدام نظم البيانات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة في كل من السياقات الإنمائية والإنسانية. وسيتحقق ذلك من خلال (أ) تعزيز البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، بما في ذلك من خلال مبادرة البيانات (kNOwVAW)؛ و(ب) توسيع نطاق تغطية تسجيل المواليد والزواج والطلاق والوفيات بين النساء والفتيات من خلال تعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛ و(ج) بناء القدرات الوطنية في مجال تصنيف البيانات وتحليلها ونشرها واستخدامها، بما في ذلك استخدام تقديرات المناطق الصغيرة والإحصاءات الجغرافية المكانية لتتبع الأطفال والزواج المبكر والقسري وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والنسب بين الجنسين عند الولادة؛ و(د) زيادة تغطية البيانات ونوعيتها بالنسبة للغاية 5-6 من الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

78. وسيعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه منظمة الأمم المتحدة الرائدة في تنسيق التخفيف من حدة العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له في السياقات الإنسانية، على زيادة توفير الدعم المنقذ للأرواح للناجين، بما في ذلك من خلال توفير الخدمات النفسية – الاجتماعية في مجال الصحة العقلية. وسيُعزِّز الصندوق قدرته وإمكاناته بُغْيَة تنسيق مجال المسؤولية عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وسيعكف الصندوق على زيادة إمكاناته في مجال الموارد البشرية بُغْيَة تنسيق مجال المسؤولية عن الوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيَيْن.

79. وسيدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان الحركات النسائية، مع إيلاء اهتمام خاص بالمجموعات والمنظمات التي يقودها الشباب والمنظمات النسائية، من أجل التعجيل بإحراز تقدّم نحو إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة. وسيُعزِّز الصندوق أيضا قيادة المنظمات النسائية ومشاركتها في وضع وتنفيذ استراتيجيات للحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على الصمود. وسيُعزِّز الصندوق أيضاً قدرة المنظمات النسائية ومنظمات الشباب على قيادة دعم تحقيق هدف الخطة الاستراتيجية ونتائجها أو الاضطلاع بدورٍ رئيسي في ذلك في خِضمّ الأزمات الإنسانية المتنوعة وسياقات التعافي وسياقات ما بعد النزاع.

رابعاً. أين وكيف سيحقق صندوق الأمم المتحدة للسكان النتائج؟

80. لن يُعجِّل استمرار "سير الأمور كالمعتاد" إلى تسريع الجهود الرامية إلى تحقيق النتائج التحويلية الثلاث. وبدلاً من ذلك، يجب على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يغير أيضاً الكيفية التي سيحقق بها نتائج الخطة الاستراتيجية، مستفيداً من مزاياه النسبية الأساسية، بما في ذلك (أ) حضوره في أكثر من 150 بلداً وإقليماً من خلال برامجه على الأصعدة العالمية والإقليمية والقُطرية؛ و(ب) خبرته الفريدة في توفير حلول ابتكارية ومستنيرة وقائمة على الحقوق تغطي كلاً من الأبعاد المعيارية والتشغيلية، تماشياً مع خطة عام 2030، وإصلاح الأمم المتحدة، والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020.

البلدان ذات الأولوية للتعجيل بفرص الوصول إلى الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية

81. سيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان إيلاء الأولوية للبلدان المستفيدة من البرامج للتعجيل بتحقيق النتائج الثلاث التحويلية. وهذا يعني الإبقاء على حضورها العالمي من خلال 119 برنامجاً قُطرياً وبرنامجيْن متعددي الأقطار وستة برامج إقليمية وبرنامج عالمي واحد لدعم البلدان المستفيدة من البرامج في استكمال "الأعمال غير المنجزة" لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمساهمة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولا يزال يتعين الاضطلاع بجهود هائلة تتصل بولاية الصندوق ورسالته، بما في ذلك النتائج الثلاث التحويلية، في البلدان المستفيدة من البرامج قبل أن يتسنى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

82. وفي إطار الخطة الاستراتيجية، 2022–2025، سيولي صندوق الأمم المتحدة للسكان الأولوية للدعم المقدم إلى البلدان التي أبعد ما تكون عن تحقيق النتائج الثلاث التحويلية، وسيدعم في الوقت ذاته جميع البلدان المستفيدة من البرامج من أجل تسريع وتيرة التقدّم المُحرز من خلال تدخلات أكثر ملاءمة للنهوض ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وابتداء من هذه الخطة الاستراتيجية، سيُصنِّف الصندوق البلدان المستفيدة من البرامج إلى ثلاثة مستويات، على أساس ما إذا كانت تحقق العتبات المتعلقة بالنتائج التحويلية الثلاث أو تتجاوزها. وتتمثل المؤشرات المستخدمة لتصنيف 119 بلداً من البلدان المستفيدة من البرامج (باستثناء الدول الجزرية الصغيرة النامية) إلى ثلاثة مستويات على النحو الآتي: (أ) ضرورة تلبية احتياجات تنظيم الأسرة بوسائل منع الحمل الحديثة؛ و(ب) نسبة الوفيات النفاسية؛ و(ج) مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (انظر الجدول 1 أدناه). ويغطي برنامجين متعددي الأقطار الـ 36 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية: 14 دولة في منطقة المحيط الهادئ و 22 دولة في منطقة البحر الكاريبي.

الجدول 1
المؤشرات حسب النتائج والعتبات

نتيجة تحويلية	المؤشر	العتبة (استنادا إلى التقدّم المُحرز المرغوب بحلول عام 2030)	
		القيمة	المصدر
إنهاء الحاجة غير المُلبّاة إلى وسائل تنظيم الأسرة	الحاجة إلى تلبية احتياجات تنظيم الأسرة بوسائل منع الحمل الحديثة	75 في المائة	ينص *تقرير استخدام وسائل منع الحمل في العالم لعام 2019* أن الحاجة إلى وسائل تنظيم الأسرة التي تجاوزت نسبتها 75 في المائة تعتبر مرتفعة بشكل عام"
القضاء على الوفيات النفاسية التي يمكن الوقاية منها	معدل الوفيات النفاسية	70 لكل 100,000 مولود حي	الغاية 3–1 من الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة
إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي وجميع الممارسات الضارة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري.	مؤشر عدم المساواة بين الجنسين	0.3 (1= عدم مساواة؛ 0=مساواة)	ويستعين *تقرير التنمية البشرية لعام 2019*، بالقيمة 0.3، كمؤشر لعدم المساواة بين الجنسين بالنسبة للبلدان ذات معدلات التنمية البشرية المرتفعة

83. باستخدام أحدث البيانات الواردة من شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية للمؤشرات الواردة في الجدول 1 أعلاه، تصنف البرامج القُطرية الـ 119 لصندوق الأمم المتحدة للسكان (باستثناء البرامج المتعددة الأقطار) على النحو التالي:

المستوى الأول. لم تستوف البلدان الـ 54 المستفيدة من البرامج في هذا المستوى أي من عتبات المؤشر الثلاثة الواردة في الجدول 1؛

المستوى الثاني لم تستوف البلدان الـ 35 المستفيدة من البرامج في هذا المستوى سوى واحدة من عتبات المؤشر الثلاثة الواردة في الجدول 1؛

المستوى الثالث استوفت البلدان المستفيدة من البرامج البالغ عددها 30 بلداً في هذا المستوى بعتبتين على الأقل من عتبات المؤشر الثلاثة الواردة في الجدول 1

84. وسيُعطي صندوق الأمم المتحدة للسكان الأولوية للبلدان في المستوى الأول، بما في ذلك 39 بلداً من أقل البلدان نمواً و 15 بلدا نامياً غير ساحلي. كما سيمنح الصندوق الأولوية للبلدان في الأوضاع الإنسانية وما بعد الأوضاع الإنسانية إذ أنه لن يتسنى تحقيق النتائج الثلاث التحويلية دون معالجة الأوضاع في هذه السياقات. وسيزيد الصندوق من دعمه للدول الجزرية الصغيرة النامية والمكاتب المتعددة الأقطار، بالنظر إلى أوجه الضعف الخاصة التي تعاني منها والتأثير المترتب على جائحة «كوفيد-19». وتستجيب هذه الأولوية المحددة لاستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، وتؤيد برنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية.

نظام تخصيص الموارد الجديد

85. سيخصص صندوق الأمم المتحدة للسكان ما يقرب من ثلاثة أرباع (نحو 74 في المائة، أو 3,844.7 مليون دولار أمريكي) الموارد المتاحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025 للبرامج القُطرية. ويشمل هذا المبلغ الموارد العادية البالغة 815.5 مليون دولار أمريكي، التي تمثل أساس البلدان للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق النتائج الثلاث التحويلية. ولا تشير مخصصات الموارد المفصلة في الفقرات التالية إلا إلى الموارد العادية التي يوزعها الصندوق بين 121 برنامجاً قُطرياً، تشمل البرنامجين المتعددي الأقطار في منطقة المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي.

86. وتُخصَّص الموارد البرامجية العادية للبلدان من خلال نظام جديد لتخصيص الموارد في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وهو ينطوي على خطوتين رئيسيتين هما:

الخطوة 1: تحديد مبلغ الحد الأدنى يشير ذلك إلى الحد الأدنى من المبلغ الذي يتلقاه المكتب القُطري للدعم البرامجي، ولا سيما الدور المعياري لصندوق الأمم المتحدة للسكان (مثل المشورة المتعلقة بالسياسات والمناصرة وإدارة المعارف وإدارة الشراكات الاستراتيجية وتحليل البيانات)؛

الخطوة 2: تخصيص الموارد العادية المتبقية استناداً إلى المعايير المحددة في نظام تخصيص الموارد. يكفل ذلك تخصيص معظم الموارد للبلدان التي تمس فيها أكثر الاحتياجات، والتي أبعد ما تكون عن تحقيق النتائج الثلاث التحويلية.

87. لذلك، يتبنى صندوق الأمم المتحدة للسكان نهجاً جديداً *"ثلاثي الأبعاد ينطوي على تصحيحيْن وحدٍّ أدنى واحد"*. وهذا يعني أن مجموع الموارد العادية التي يتلقاها بلد ما يتوقف على ثلاثة أبعاد رئيسية، مصححة حسب حجم السكان والدخل، ويستند إلى مبلغ حد أدنى مساوٍ بقيمة 500,000 دولار أمريكي لكل برنامج قُطري.[4]

(أ) *تتمثل الأبعاد الثلاثة في ما يلي* (1) الابتعاد عن تحقيق النتائج الثلاث التحويلية، مقاسة بالحاجة إلى وسائل تنظيم الأسرة، ومعدل الوفيات النفاسية، ومؤشر عدم المساواة بين الجنسين، على التوالي؛ و(2) عدم المساواة في مجال الصحة (مقاسة بسنوات العمر المصححة باحتساب مدد العجز)، وهو مقياس لعبء المرض العالمي الناجم عن الوفيات والأمراض النفاسية؛ و(3) القابلية للتأثر، مقاسة بمؤشر إنفورم (INFORM) لقياس المخاطر (وهو مقياس عالمي مفتوح المصدر للمخاطر والقابلية للتأثر والقدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان)؛

(ب) *يتمثل التصحيحان في ما يلي*: (1) مجموع عدد الإناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين 10 و 24 عاماً، والذي يعكس حجم السكان؛ و(2) الدخل القومي الإجمالي في تعادل القوة الشرائية للفرد، والذي يسجل متوسط مستوى الدخل، وهو مؤشر يعكس مستويات معيشة السكان في ما بين البلدان.

(ت) يوفر *مبلغ الحد الأدنى الموحد البالغ 500,000 دولار أمريكي لكل برنامج قُطري* الحد الأدنى من الدعم الأساسي للدور المعياري للتدخل في المراحل الأولى، والمساعدة التقنية الرفيعة المستوى، ودعم تنفيذ السياسات، بما في ذلك جمع المعارف والخبرات من داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتيسير التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

[4] يطبق نظام تخصيص الموارد الساري منذ عام 2013 حديْن أدنييْن مختلفيْن: (أ) 500,000 دولار أمريكي لمكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل؛ و(ب) 300,000 دولار أمريكي لمكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدان ذات الدخل المتوسط أو المرتفع. ومع إقرار المجلس التنفيذي للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025، سيبدأ العمل بنظام تخصيص الموارد الجديد في كانون الثاني/يناير 2022.

88. وخلال السنوات الأربع للخطة الاستراتيجية، سيكفل صندوق الأمم المتحدة للسكان تخصيص 60 في المائة من الموارد العادية للبرامج القُطرية للبلدان من المستوى الأول. وسيزيد الصندوق أيضاً من الموارد المتاحة للبرامج المتعددة الأقطار في منطقتي المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية، ويعتزم وضع طريقة للتمويل لتعبئة الموارد غير الأساسية لهذه الدول الجزرية الصغيرة النامية، تماشياً مع أحكام إصلاح الأمم المتحدة بُغْيَة توسيع الإمكانيات من أجل الشراكات.

89. وبُغْيَة زيادة الموارد العامة والخاصة والمحلية وغيرها من الموارد للبرامج السكانية والإنمائية في البلدان المستفيدة من البرامج، يعتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان تخصيص 5 ملايين دولار أمريكي سنوياً للسنوات الأربع المقبلة، من أصل مبلغ 815.5 مليون دولار أمريكي من الموارد العادية، لغرض إنشاء مرفق استثمار استراتيجي. ومن شأن مرفق الاستثمار الاستراتيجي، الذي سيكون متاحاً لجميع البلدان المستفيدة من البرامج، أن يدعم الاستفادة من تعبئة الموارد وحفزها وأن يساعد في فتح المزيد من التمويل العام والخاص على الصعيدَيْن المحلي والدولي، بُغْيَة التعجيل بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق النتائج الثلاث التحويلية بحلول عام 2030.

طرائق العمل

90. عندما يتعلق الأمر بطرائق العمل التي يُقدَّم الدعم من خلالها، يتمثل أحد الدروس الرئيسية المستفادة في أن نهج "سير الأمور كالمعتاد" والنُّهُج من القمة إلى القاعدة لم تعد خياراً مطروحاً. وسيواصل صندوق الأمم المتحدة عرض طرائق عمله الخمسة – (أ) المناصرة والحوار بشأن السياسات والدعم؛ و(ب) إدارة المعارف؛ و(ج) تنمية القدرات؛ و(د) تقديم الخدمات؛ و(هـ) التنسيق والشراكة والتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. بيْد أن الصندوق الآن يتوخى تحقيق اللامركزية في تحديد طرائق العمل هذه، والانتقال من تصميمٍ معرف مركزياً إلى تحديد ذي قيادة قُطرية لطرائق العمل اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة في أي من البلدان المستفيدة من البرامج. وسيتيح هذا النهج الأكثر ملاءمة للصندوق تقديم حلول أكثر ملاءمة تستجيب للواقع المحلي والأولويات المحلية، بما في ذلك التحديات الناشئة، مثل انخفاض الخصوبة والشيخوخة وتغير المناخ والأشخاص المتنقلين، ويمكن أن يفضي إلى حلول مبتكرة يكون لها أيضا الأثر الأكبر في التعجيل بتحقيق النتائج الثلاث التحويلية. ويهدف صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى مواصلة التحلي بالمرونة وأن يظل ذي صلة من خلال الاستفادة من مسح بيئته وتكييفها مع مجموعة من السياقات والاحتياجات القُطرية المتنوعة.

خامساً. الفعالية والكفاءة التنظيميتان

91. يتطلب إحداث تغيير جذري في العالم أيضاً تنشيط صندوق الأمم المتحدة للسكان، وإعادة تصوره، وتحويله، بما يتماشى مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويتطور المشهد الإنمائي الذي يعمل فيه الصندوق باستمرار، في ظل تزايد أوجه التقدّم في التكنولوجيا بشكل مطرد، ويؤثر على حياة البشر أكثر من أي وقت مضى. وقد هددت التحديات العالمية المعقدة، مثل تغير المناخ والتحولات الديمغرافية وجائحة «كوفيد-19»، المكاسب الإنمائية، وهي تتطلب من صندوق الأمم المتحدة للسكان مواصلة التطور والتكيف.

92. وبُغْيَة تلبية احتياجات عالمٍ آخذٍ في الخروج من جائحة «كوفيد-19»، يجب على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يتحول إلى منظمة أكثر سرعة وأكثر مرونة وأكثر ابتكاراً؛ وأن يجتذب موظفين رفيعي المستوى من ذوي المهارات المناسبة ويحتفظ بهم؛ وأن يكون قادراً باستمرار على توسيع نطاق مجموعة المانحين والشركاء؛ وأن يسعى إلى إيجاد سُبُل جديدة للعمل مع مجموعة من الشركاء من القطاعين العام والخاص. وبناءً على ذلك، سيستند الصندوق إلى عملية إدارة التغيير التي اضطلع بها مؤخراً لتحقيق النتائج الثلاث التحويلية. وسيُعزِّز الصندوق، عند الضرورة، تسخير القدرات لتحسين برمجته من أجل تحقيق النتائج، وتعزيز إدارته للموارد، ومواصلة الاستثمار في الموارد البشرية، وتوسيع شراكاته ليصبح قادراً على "الوفاء بالغرض" وقيادة برنامج التحول العالمي.

برمجة محسنة للنتائج

93. سيُعزِّز صندوق الأمم المتحدة للسكان جودة برامجه من خلال ضمان أن يضع الجيل المقبل من البرامج الطموح التحويلي للخطة الاستراتيجية الجديدة وأن ينفذه وأن يدعم أيضاً التعجيل بتحقيق النتائج الثلاث التحويلية. وسينقح الصندوق عملية البرمجة التي يضطلع بها بُغْيَة (أ) تعزيز ضمان الجودة والمساءلة بما يكفل أن ينصب تركيز برامجه على التعجيل مع الاستجابة للأولويات المحلية؛ و(ب) تطبيق المعايير والضمانات الاجتماعية والبيئية؛ و(ج) توسيع نطاق العمل التطوعي؛ و(د) استخدام نُهج قوية ودقيقة لتخطيط الموارد تدعم التعجيل والتكيف والقدرة على الصمود. وسيواصل الصندوق وضع برامج قُطرية تتماشى بشكلٍ وثيقٍ مع أولويات أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، بما يتماشى مع إصلاحات الأمم المتحدة.

94. وسيُعزِّز صندوق الأمم المتحدة للسكان الإدارة القائمة على النتائج، مع التركيز على المساءلة الجماعية عن النتائج والتشديد على التعلم والإدارة التكيفية. وسيعمل على تحسين الدعم المقدم من الأقران في مجال الإدارة القائمة على النتائج؛ وتعزيز إدارة المعارف؛ وبناء القدرات في مجال تخطيط السيناريوهات كجزءٍ من الجهود الأوسع نطاقاً على نطاق المنظمة من أجل تعزيز القدرة على الصمود و"الوفاء بالغرض". وسيسعى الصندوق إلى وضع تصميمات للتقييم تزيد إلى أقصى حد من التعلم التنظيمي وتُعزِّز قدرته في مجال التقييمات القائمة على حقوق الإنسان، المراعية للمنظور الجنساني، والشاملة لمسائل الإعاقة. وسيضع الصندوق أيضاً إطاراً لإدارة التكيف خلال فترة الخطة الاستراتيجية.

95. ستواصل برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات من خلال تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعجيله من خلال التنفيذ الكامل لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والعمل في جميع القطاعات. وسيدعم الصندوق الحركات النسائية وغيرها من المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك المنظمات الشعبية، باعتبارها عنصراً أساسياً في برمجته.

96. وسيشرع صندوق الأمم المتحدة للسكان في اتخاذ تدابير بُغْيَة عدم ترك أحد خلف الرّكب. وسيواصل بناء الخبرات الداخلية وتشجيع الممارسات الشاملة للتعجيل بتعميم مراعاة المسائل الشاملة للإعاقة في برمجة الصندوق وعملياته، بما في ذلك من خلال توفير المزيد من المرافق والمعلومات التي يمكن الوصول إليها. وسيستخدم الصندوق مؤشراً لتتبع الموارد المالية المستخدمة لتحديد الأولويات التي لا تترك أحد خلف الرّكب.

97. وسيعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على زيادة المشاركة مع المراهقين والشباب، مسترشداً بالمتطلبات على نطاق المنظومة المحددة في استراتيجية الأمم المتحدة للشباب: شباب 2030. وسيعكف الصندوق على تحليل إدماج قضايا الشباب في البرامج القُطرية ومبادرات الموارد البشرية ورصدها، بما في ذلك من خلال التدريب وتمكين الفنيين الشباب داخلياً بُغْيَة تعزيز القيادة المتعددة الأجيال.

98. وسيُعزِّز الصندوق قدراته الداخلية في مجال إدارة سلاسل الإمداد، ولا سيما في ما يتعلق بالإمدادات الإنسانية، من خلال إنشاء وحدة لإدارة سلاسل الإمداد أكثر استجابة للاحتياجات البرامجية بُغْيَة توفير إمدادات مضمونة الجودة للمستفيدين "في الميل الأخير" في الأوان المطلوب.

99. وسيدير صندوق الأمم المتحدة للسكان المخاطر وسيُعزِّز قدرة الشركاء المنفذين على دعم تنفيذ البرامج بمزيد من الفعالية من حيث التكلفة. وتماشياً مع جدول أعمال كفاءة الأمين العام للأمم المتحدة، سيقدم الصندوق تقاريراً سنوية عن المكاسب الناتجة عن الكفاءة التشغيلية من جهود إصلاح الأمم المتحدة.

100. وسيبني صندوق الأمم المتحدة للسكان قدرات الموظفين في المكاتب الميدانية بشأن التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وسيُحسّن الآليات المستخدمة لقياس هذا التعاون.

101. وسيُسخِّر صندوق الأمم المتحدة للسكان الابتكار لمواجهة تحديات الغد وتعزيز أثره، لا سيما في التصدي للفئات السكانية الأشدّ تخلفاً عن الرّكب، والاستفادة من الفرص ورأس المال الاجتماعي والتمويل والتكنولوجيا من خلال (أ) تعزيز هيكل الابتكار المؤسسي وقدراته، و(ب) توسيع نطاق الابتكارات التي أثبتت فاعليتها وقابليتها، و(ج) إقامة شراكات جديدة والتواصل مع النظم الإيكولوجية الابتكارية ذات الصلة، و(د) تعزيز ودعم التمويل من أجل الابتكار، و(هـ) توسيع نطاق المجتمعات المحلية وثقافة الابتكار.

إدارة مُثلى للموارد

102. سينشر صندوق الأمم المتحدة للسكان مواهبه بكفاءة وفاعلية، وسيضع الأشخاص المناسبين ذوي المهارات المناسبة في المكان والوقت المناسبيْن. وسيعمل على مواءمة ملاك موظفيه الاستراتيجي من أجل تعزيز قدرته على الاستجابة للحالات الإنسانية وجلب مهارات جديدة من خلال التوظيف الدقيق والتنمية الداخلية. كما سيعكف على تحويل موظفيه، من خلال بناء القدرات، والتوظيف والتطوير الوظيفي، حتى يتمكن من تحقيق جدول الأعمال بنجاح. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيسعى الصندوق إلى تحقيق ما يلي (أ) تعزيز التوظيف الاستراتيجي والسياسات والممارسات والأدوات المتعلقة بالتنقل على الصعيد العالمي، وتبسيط عملية التوظيف؛ و(ب) تعزيز ثقافة مؤسسية تجسد رسالة المنظمة وقيمها وتتبنى الإدماج وتعزز الثقة وتدعم الابتكار وتقبل المساءلة؛ و(د) مواصلة توفير تحليلات قوية للموارد البشرية لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب استناداً إلى أدلة موثوق بها.

103. واستجابة لهيكل التمويل المتغير لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي يتسم بزيادة نسبة الموارد غير الأساسية، من الضروري إدماج تخطيط الموارد والميزنة في صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وهذا يتطلب تحسين التنسيق وتوحيد مهام إدارة الموارد. وعلاوة على ذلك، وتماشياً مع مبادئ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، الذي يعيد التشديد على مبدأ استرداد كامل التكاليف، سيُعزِّز الصندوق قدرته على إعداد مقترحات واضحة ومحددة التكاليف لتمويل البرامج.

104. وسيسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تكييف عملياته وإجراءاته بُغْيَة تحقيق المرونة التشغيلية مع المساءلة عن النتائج والموارد. وسيُحسِّن الصندوق أيضاً قدرته التشغيلية على الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ، مع التركيز على التأهب والعمل الاستباقي، وعلى تحقيق وفورات على نطاق واسع، مع وجود خطوط مساءلة واضحة. وسيعكف الصندوق على (أ) تحسين إدارة سلاسل الإمداد والتنبؤ بها وتحديد مواقعها؛ و(ب) تبسيط وتسريع عمليات استقدام الموظفين، ولا سيما في حالات الطوارئ؛ و(ج) بناء نظم بيانات أقوى من أجل وضع برمجة أكثر استجابة، ورصد النتائج، وتحسين المساءلة أمام السكان المتضررين؛ و(هـ) التركيز على جميع الاحتياجات الإنسانية المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي، في إطار الجهود التي يبذلها لتحقيق النتائج الثلاث التحويلية واستدامتها والمساهمة في أهداف التنمية المستدامة.

105. وسيُنفِّذ صندوق الأمم المتحدة للسكان بالكامل مشروع التحول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيوفر نظام التخطيط المركزي للموارد، وهو المكون الرئيسي للمشروع، نظماً ملائمة للمستخدمين لدعم العمليات المبسطة والمضي قدماً في تنفيذ البرامج على نحو فعال مع تعزيز الأمن السيبراني أيضاً.

106. وسيُعزِّز صندوق الأمم المتحدة للسكان الإدارة المركزية للمخاطر إلى مستوى أعلى من النضج يتبع نموذج النضج المرجعي لإدارة المخاطر للجنة الإدارية الرفيعة المستوى والمعايير المرجعية الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المتعلق بالإدارة المركزية للمخاطر. وسيحقق الصندوق ذلك من خلال (أ) تنفيذ سياسة جديدة للإدارة المركزية للمخاطر؛ و(ب) تعزيز إطار إدارة المخاطر وتحديث بيان تقبل المخاطر؛ و(ج) تحسين القدرات الوظيفية للمنظومة بحيث تشمل الضوابط الوقائية الآلية، وسمات الاستخبارات التجارية، وقدرات الرصد القائمة على البيانات.

107. ويلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتعميم مراعاة الاستدامة الاجتماعية والبيئية في البرمجة، ومنع التلوث، والحد من الأثر البيئي لبرامجه وعملياته، والسعي إلى تحقيق الحياد المناخي، في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لإدارة الاستدامة، للفترة 2020-2030. وبناءً على ذلك، سيواصل الصندوق تنفيذ (أ) استراتيجيته المتعلقة بالكفاءة البيئية للحد من آثاره البيئية؛ و(ب) معاييره الاجتماعية والبيئية لضمان عدم إلحاق ضرر غير مقصود بالناس والبيئة ناجم عن برمجته.

توسيع نطاق الشراكات من أجل إحداث أثر

108. سيوسع صندوق الأمم المتحدة للسكان شراكاته مع أصحاب المصلحة المتعددين وتعاونه الابتكاري من أجل إحداث أثر. وتُشكِّل الشراكات محور التعجيل نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويدرك الصندوق أن تعزيز مشاركته الاستراتيجية مع شبكة أوسع من أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص على جميع المستويات يكتسي أهمية محورية بُغْيَة المساهمة في حركات اجتماعية تحويلية، بالاستفادة من الالتزامات الوطنية الطوعية التي جرى التعهد بها في سياق الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

109. وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعم الاتساق والتعاون على نطاق المنظومة وتحسينهما والاستفادة من عملية إصلاح الأمم المتحدة باعتبارها عاملاً تمكينياً وفرصة نحو تحقيق الخطة الاستراتيجية. وتماشياً مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 – وعلى خلفية جائحة «كوفيد-19» – يلتزم الصندوق بتقديم دعم سياساتي وبرامجي متكامل للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة خلال عقد العمل.

110. وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً تنفيذ استراتيجيته التي تُركِّز على الضحايا بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيْن والتحرش الجنسي. وسيُضطلع بذلك عبر أربع ركائز هي: (أ) الإدارة والتنسيق؛ (ب) والوقاية؛ (ج) والإنفاذ؛ و(د) المساعدة. وستُركِّز الأنشطة في المقام الأول على تعزيز القدرات على الصعيد القُطري من أجل تحسين الفعالية والمساءلة والاتساق. وسيواصل الصندوق توفير القيادة في الجهود المبذولة على نطاق المنظومة بوصفه الوكالة الرائدة في مجال المسؤولية عن العنف القائم على النوع الاجتماعي.

111. وسيسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تطوير أشكال التعاون الجديدة وتوسيع نطاقها مع الشركاء التقليديين وغير التقليديين، بما في ذلك الجمهور العام. ومن منطلق تجربته مع الشراكات الناجحة التي شُكِّلت في سياق جائحة «كوفيد-19»، سيوسع الصندوق نطاق أنشطة التوعية وسيتفاعل مع الجهات الفاعلة خارج مداراته التقليدية، وسيتواصل مع الجهات الفاعلة المؤسسية والخيرية والإبداعية والعلمية ضمن النظم الإيكولوجية الأوسع نطاقاً للشراكات. وسيُعزِّز الصندوق أيضاً التحالفات مع طائفة من المنظمات الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والوطنية، وشبكات الشباب، والحركات الاجتماعية، والجماعات النسائية. وسيعمل الصندوق على تعزيز شراكاته مع المنظمات الدينية ومع الزعماء الدينيين والتقليديين، وتوسيع نطاق التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتوسيع نطاق الشراكات الإنسانية من أجل تعزيز قدراته التشغيلية واللوجستية وتوسيع نطاقه. وسيُواصل الصندوق أيضاً الاستثمار في برنامج العطايا الفردية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بُغْيَة توسيع نطاق جمع الأموال من الجمهور العام.

112. وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان توسيع قاعدة مانحيه ومساهماته بُغْيَة تنويع طرائق التمويل التي يمكن التنبؤ بها والمرنة وزيادة التمويل المشترك من خلال آليات تمويله المواضيعية. وقد أحرز الصندوق تقدماً في توليد الإيرادات من مصادر أخرى غير المساهمات المباشرة من المانحين التقليديين. ولا تزال الاستثمارات في إدارة شراكات القطاع العام وما يرتبط بها من موارد بالغة الأهمية من أجل توسيع حجم إيرادات الصندوق وطرائقه وتنويعها. وتساعد هذه الاستثمارات، بدورها، أيضاً في دعم البلدان في توليد تدفقات تمويلها وإدخال الابتكار في المجالات الأساسية لولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان. ولن تزداد أهمية هذه الأنواع من الاستثمار إلا في سياق إصلاح الأمم المتحدة وعقد العمل، ولا سيما في وضع حالات الجدوى الاستثمارية العالمية بُغْيَة تحقيق النتائج الثلاث التحويلية وكذلك في تقدير تكاليف البرمجة الطموحة للصندوق في مجموعة من مجالات التدخل.

113. ويكتسي التواصل أهمية حاسمة في التعجيل بتحقيق النتائج الثلاث التحويلية. وخلال السنوات الأربع للخطة الاستراتيجية، سيعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على توسيع نطاق تنفيذ استراتيجية التواصل الجديدة الخاصة به بُغْيَة تحسين وضع العلامة التجارية للصندوق لإشراك أصحاب المصلحة والجمهور الرئيسيين وتشجيعهم على المناصرة باسم صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويسعى هذا النهج "الذي يركز على الجمهور أولاً" إلى تشكيل بيئة التواصل من خلال زيادة التأثير وتوسيع نطاق شراكات الاتصال التي تحفز الحوار وتدفع التغيير على أرض الواقع في السياقات الإنسانية والإنمائية.

سادساً. المخاطر والتدابير المتوقعة للتخفيف من حدة المخاطر

114. حدَّد صندوق الأمم المتحدة للسكان نوعين من المخاطر: (أ) المخاطر البرامجية؛ و(ب) مخاطر البيئة التشغيلية. ويمكن أن يعوق كلاهما تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية.

115. وتشمل *المخاطر البرامجية* (أ) عدم كفاية الاستثمارات في تعزيز البنية الأساسية المادية؛ (ب) التدخلات الرامية إلى التمكين الاقتصادي للنساء والشباب التي لم يجر نطاقها؛ و(ج) زيادة الاتجاهات في الأمراض غير السارية مثل سرطان الأعضاء التناسلية؛ و(د) عدم كفاية الاستثمارات في تعليم الشباب، ولا سيما المراهقات؛ و(هـ) انخفاض مدخول المغذيات لدى النساء والشباب. وسيضع الصندوق المزيد من المبادرات المشتركة مع منظمات الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات التي تعمل في هذه المجالات بُغْيَة التخفيف من حدة هذه المخاطر والمشاركة فيها.

116. وتشمل *مخاطر البيئة التشغيلية* (أ) المقاومة والروايات الكاذبة والحركات المضادة لتوسيع نطاق الخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية؛ و(ب) انخفاض الموارد المحلية وتراجع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية أو المساعدة الإنسانية؛ و(ج) زيادة الاحتياجات الإنسانية بسبب الأزمات التي طال أمدها على نحو متزايد، بما في ذلك الأزمات المتصلة بالنزاع وتغير المناخ؛ و(د) تقلص حيز عمل المجتمع المدني؛ و(هـ) عداء النساء والشباب بوصفهم مدافعين عن حقوق الإنسان أو مشاركين في الحركات الاجتماعية.

117. وبُغْيَة التخفيف من هذه المخاطر، سيعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على (أ) توسيع نطاق مبادرات المناصرة والاتصالات التي يضطلع بها؛ و(ب) تشجيع اتباع نهج متعدد القطاعات نحو تحقيق النتائج الثلاث التحويلية؛ و(ج) تجديد الشراكات واستراتيجيات تعبئة الموارد؛ و(د) توسيع

نطاق القدرة على الصمود والتأهب وتعميمهما واتخاذ إجراءات مبكرة في البرامج والاتصالات والعمليات في جميع السياقات القُطرية في شتى أنحاء العالم.

سابعاً. معالجة التقدّم المُحرز نحو تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية

118. سيُركِّز رصد الخطة الاستراتيجية وتقييمها على تتبع التقدّم المُحرز نحو تحقيق النتائج التحويلية الثلاثة وتقييمه، فضلاً عن التعلم من النجاحات والإخفاقات على أرض الواقع، بما في ذلك الأداء، في مقابل الخطة الاستراتيجية المتعلقة بالحلول الابتكارية والدائمة الرامية إلى تسريع وتيرة التقدّم المُحرز. وستشمل أولويات الصندوق الاستراتيجية للرصد والتقييم ما يلي:

(أ) رصد مستوى النتائج ومؤشرات قياس الأثر بُغْيَة قياس التقدّم المُحرز والتعجيل بتحقيق النتائج الثلاث التحويلية. وسيدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان نُهُج الرصد والتقييم المشتركة والجهود المبذولة مع منظمات الأمم المتحدة الشريكة التي تشترك معها في وضع مؤشرات جماعية على مستوى النواتج والأثر؛

(ب) تعزيز قدرة موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان ودعم الرصد والتقييم المشتركين لأطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، بما يتماشى مع إصلاحات الأمم المتحدة؛ والاعتماد على نظم وأطر عمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق التنمية بُغْيَة تتبع عدد من المؤشرات المتعلقة بالفعالية والكفاءة التنظيميتين، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020؛

(ج) رصد الافتراضات الواردة في الخطة الاستراتيجية والمخاطر التي تواجهها، بما في ذلك مخاطر التمويل، لا سيما في ما يتعلق بالفجوات في الموارد من أجل تحقيق النتائج الثلاث التحويلية؛

(د) الاستعانة بالبيانات المستمدة من النُّظم الوطنية القائمة قدر الإمكان، وتهيئة نظم رصد صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل التفاعل ودعم تبادل بيانات الرصد والمعلومات مع نظم الأمم المتحدة، مثل نظام تبادل المعلومات (نظام التخطيط والرصد والإبلاغ التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق التنمية الذي يرصد الكيفية التي تدعم بها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القُطري الحكومات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة)؛

(ه) التشديد على الرصد في الوقت الحقيقي بُغْيَة توفير بيانات صنع القرار لأغراض التعلم والإدارة التكيفية والبرمجة المرنة والقادرة على الصمود التي تُركِّز على تحقيق النتائج الثلاث التحويلية، في ظل ظروف متغيرة، بما في ذلك حالات الطوارئ الإنسانية.

(و) تقديم تقاريرِ سنويةٍ عن التقدّم المُحرز نحو تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية، ومواصلة مواءمة المنهجيات مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ومع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بُغْيَة تقييم التقدّم المُحرز في تحقيق نتائج مشتركة والإبلاغ عنه، ولا سيما النتائج المتصلة بأهداف التنمية المستدامة؛

(ز) تقديم تقارير سنوية عن التقدّم المُحرز نحو تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية، ومواصلة مواءمة الأدوات والمنهجيات مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ومع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل الإبلاغ عن التقدّم المُحرز؛

(ح) إجراء تقييم تجميعي للخطة الاستراتيجية والاعتماد على التقييمات المواضيعية وتقييمات البرامج القُطرية والتقييمات الداخلية والتقارير السنوية بُغْيَة إجراء استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية.

ثامناً. الموارد اللازمة لإعمال "الدعوة إلى اتخاذ إجراءات"

119. تدعو الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة 2022-2025، المجتمع العالمي إلى اتخاذ إجراءات، والعمل معاً، وتوفير الاستثمار اللازم لتوسيع نطاق التدخلات المبتكرة والمؤثرة بُغْيَة التعجيل ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق النتائج الثلاث التحويلية. وتدعو المجتمع العالمي والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص إلى جمع مبلغ إضافي قدره 222 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2021-2030 بُغْيَة تغطية الفجوة في الموارد اللازمة للاستثمار من أجل تحقيق النتائج الثلاث التحويلية بحلول عام 2030.

120. وبُغْيَة النهوض بـ "الدعوة إلى اتخاذ إجراءات"، يلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتحقيق ستة نتائج واردة في هذه الخطة الاستراتيجية الجديدة. ويُقدِّر صندوق الأمم المتحدة للسكان، استناداً إلى توقعات الإيرادات المحافظة، أنه سيجري إتاحة مبلغ وقدره 5.171 مليارات دولار أمريكي في ما يتعلق بعمله بشأن هذه النتائج الستة خلال السنوات الأربع للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. بيْد أن الموارد اللازمة لتحقيق هذه النتائج على

نطاق من شأنه أن يُعجِّل إلى حد كبير بإحراز تقدّم نحو تحقيق النتائج الثلاث التحويلية أعلى بكثير: فلسنوات الخطة الاستراتيجية الأربع، تُقدَّر هذه الموارد بمبلغ 6.7 مليارات دولار أمريكي، استناداً إلى سيناريو أكثر تواضعاً، و10.9 مليارات دولار أمريكي، استناداً إلى سيناريو أكثر طموحاً.

121. وسيزيد صندوق الأمم المتحدة للسكان من جهود تعبئة الموارد بُغْيَة سد الفجوة بين الموارد التقديرية المتاحة والاحتياجات المقدرة. وسيوجه الصندوق أيضا نسبة أعلى من موارده (40 في المائة) نحو تحقيق الحاجة غير المُلبّاة إلى وسائل تنظيم الأسرة انطلاقاً من مسؤوليته الرئيسية في هذا المجال. وسيوجه صندوق الأمم المتحدة للسكان نحو 35 في المائة من موارده نحو الوفيات النفاسية التي يمكن الوقاية منها كما سيوجه النسبة المتبقية البالغة 25 في المائة من موارده من أجل إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة في الوقت الذي يتعاون فيه مع العديد من الشركاء الآخرين بُغْيَة التعجيل بإحراز تقدّم في هذيْن المجاليْن.

تاسعاً. عناصر مقرَّر

122. إنّ المجلس التنفيذي يرغب في أن:

(أ) يُحيط علماً بالخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة 2022-2025 (الواردة في الوثيقة DP/FPA/2021/8) ومرافقها (متاحة على الموقع الشبكي لصندوق الأمم المتحدة للسكان)؛

(ب) يلاحظ مع التقدير العملية الشفافة والاستشارية التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في وضع خطته الاستراتيجية الجديدة؛

(ج) يُرِّحب بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان بُغْيَة مواءمة خطته الاستراتيجية مع مقرَّر الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

(د) يعتمد الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة 2022-2025، ويطلب إلى الصندوق أن يقدم خطوط أساس وغايات مستكملة للإطار المتكامل للنتائج والموارد للخطة الاستراتيجية الجديدة في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في عام 2022.